CRL COMITÉ POUR LE RESPECT DES LIBERTÉS ET DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE

DHT اللجنة من أجل احترام الحريات و حقوق الانسان في تونس

لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس

عودة القمع

فهرس

مقدمة.....

التسلسل الزمني للانحراف الاستبدادي.....

الإطار القانوني لانتهاكات الحريات.....

"مؤامرة المعارضين": قضية مصطنعة على نحو مفضوح.....

الأشخاص المعتقلون .....

أشخاص آخرون ذكرت أسماؤهم .....

تُهم ملفّقة .....

قضايا أخرى.....

حركة النهضة تُعزل عن قيادتها .....

توظيف القضاء .....

تكميم المحامين .....

مضايقة الصحفيين... وتعنيفهم أيضًا .....

النقابيون تحت الضغط .....

قضية أخرى في الاعتداء على أمن الدولة وتُعرف بقضية بلطي أو قضية الـ"25" ..

ما يُعرف بقضية المطار .....

ما يُعرف بقضية 18 جويلية 2022 .....

ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية، فساد مالي، غسيل أموال، نشر أخبار زائفة، إلخ: خليط من الاتهامات وتصفية الحسابات .....

العنف البوليسي:

"تعلّم عوم" .....

"مانيش مصب" ....

النشطاء مسهتدفون للانتقام البوليسي.....

احتجاجات المواطنين..... .....

المهاجرون أصيلو جنوب الصحراء: عنصرية ورهاب البشرة السود.....

العنف ضد مجتمع الميم..... .....

اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس: ثبات على المواقف... وقدرة على التجدّد! .....

ملاحق:

- قرار البرلمان الأوروبي بتاريخ 16 مارس 2023
- من أجل إخلاء سبيل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي عريضة أكاديمية.
- تصريح مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
- مقتطفات من اتّفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس

1- مقدّمة

إنّ الغرض من هذا الملف هو عرض ملخّص للإجراءات القمعية التي انتهجها الرئيس قيس سعيد على عديد الواجهات، وتبيان سيطرته على أجهزة الدّولة ودوائرها وإخضاعها إلى سلطته، بداية من الجهاز البوليسي المتمتّع بالحصانة التي يكفلها له رئيس الدولة، وجهاز القضاء الخاضع لقراراته الرئاسية الضاربة بالقانون عرض الحائط. ولعلّ الهدف الأوّل من وراء ذلك سحق كل معارضة وتقليص بؤر مقاومة التسلّطية والاستبداد من خلال خلق مناخ من الخوف يعيدنا إلى الفترة البائسة التي سبقت ثورة 2011.

هذا الملفّ جُمع بفضل عمل أطراف فاعلة من المجتمع المدني[1]، وعلى ضوء توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية[2] التي تراقب الوضع التونسي يومًا بعد يوم، وبعض وسائل الإعلام التي لا تزال تتمتع بشيء من الحرية[3] بالإضافة إلى الشهادات المباشرة التي جُمعت من عائلات المضطهدين ومحاميهم الّذين يقودون معركة بطولية في سياق تسوده شيطنة أدنى نقد للسلطة (المتجهة نحو إرساء الدكتاتورية كنظام حكم) أو ببساطة كلّ رأي مخالف للرأي الذي تريد فرضه.

هذا التقرير لا يدعي الشمول ولا ينبغي أن يعفينا من إنجاز عمل أكثر صرامة في مجال التوثيق المنهجي للانتهاكات الجسيمة بجميع أنواعها في انتظار اليوم الذي سوف يُساءل فيه كلّ من ساهم في هذه الانتهاكات.

هدفنا هو الإعلام بأقصى ما يمكن من الموضوعية عن الوضع السائد حاليًا في البلد الذي أطلق في عام 2011 "الربيع العربي"، وتفكيك الخطاب الرّسمي الذي يسعى إلى تمرير الإجراءات المدمّرة والهادفة إلى استعادة النظام الاستبدادي السابق على أنّها إجراءات تصحيحية وإصلاحية لما سمي "بالعشرية السوداء" للانتقال الديمقراطي.

ونهدف أخيرًا للتذكير بأنّ ساعة الحقيقة قد آنت بالنسبة لجميع المنتسبين إلى حقوق الإنسان والمنادين بالحرية والقيم الديمقراطية –دولا، ومنظمات، وأفرادا- للتعبير عن تضامنهم مع نضال التونسيات والتونسيين في استعادة النظام الدستوري الديمقراطي

---

[1] تحالف الأمن والحريّة: جمعية بوصلة، محامون بلا حدود، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جمعيّتي، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، مبدعون، المنظمة العالمية ضدّ التعذيب، أخصائيون نفسانيون العالم-تونس.
https://asl.org.tn/2023/05/17/rapport-600-jours-apres-larticle-80/

[2] منظمة العفو الدّولية، هيومن رايتس ووتش، الفدرالية الدّولية لحقوق الإنسان، لجنة الحقوقيين الدولية، مراسلون بلا حدود، الفصل 19، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، الجمعية التونسية للنّساء الدّيمقراطيات، أنا يقظ، دمج، الجمعية التونسية للدّفاع عن الحريّات الفردية، تقاطع...

[3] كشف تي في، الكتيبة، إنكفادة، رصد، بزنس نيوز، تونس الرّقمية، كابيتاليس، جريدة المغرب، جون أفريك، كورياي دي أطلاس.

لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونسCRLDHT

باريس، 30 جوان 2023

1. التسلسل الزمني للانحراف الاستبدادي

• 25 جويلية 2021: قيس سعيّد يعلن تفعيل الفصل 80 من دستور 2014 وإقرار التدابير الخاصة بالحالة الاستثنائية من تجميد عمل البرلمان ثمّ حلّه نهائيا (في 30 مارس 2022) وإنهاء مهام الحكومة.

• 20 أوت 2021: المرسوم الرئاسي عدد 2021-108 القاضي بإنهاء مهام الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وإغلاق مقراتها بالقوّة العامّة.

• 22 سبتمبر 2021: المرسوم 2021-117 المتعلّق بالتّدابير الاستثنائية من قبيل وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية بين أيدي رئيس الجمهورية؛ وتعليق دستور 2014 ما عدا فيما يتعلّق بالحقوق والحريّات؛ حلّ هيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين.

• 11 ديسمبر 2021: قيس سعيّد يعلن "عودة الشّعب" عن طريق الاستفتاء ويعيّن تواريخ الانتخابات التشريعية المقبلة والحال أنّ "الشّعب" لم يقل، بعدُ، كلمته ولا علم له بمشروعه الدستوري وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على فراغ هذا الاستفتاء من كلّ معنى وحدود اللّعبة المعدّة سلفا تحت عنوان "سيادة الشعب".

• 15 جانفي- 20 مارس 2022: الاستشارة الوطنية تستأثر بمشاركة 7,6% من الجسم الانتخابي (69,5% ذكور و31,5% إناث).

• 12 فيفري 2022: المرسوم عدد 2022-11 المتعلّق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء. وإنشاء مجلس أعلى مؤقّت للقضاء.

• 21 أفريل 2022: صدور المرسومين عدد 2022- 22 و23 المتعلّقين بالهيئة العليا للانتخابات وتعيين قيس سعيّد لأعضائها. نهاية استقلالية الهيئة.

• 19 ماي 2022: المرسوم عدد 2022-30 المتعلّق بإحداث "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة"؛ إقصاء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة؛ رفض تشريك المركزية النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل، والشخصيات الوطنية، وعدد كبير من عمداء جامعات الحقوق.

• 25 ماي 2022: المرسوم عدد 2022-32 المتعلّق بأحكام استثنائية لاستفتاء يوم 25 جويلية 2022

• 27 ماي 2022: لجنة البندقية تصدر رأيا عاجلا لتونس حول الإطار الدّستوري والتّشريعي المتعلّق بالاستفتاء والانتخابات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، ولاسيّما المرسوم عدد 22 بتاريخ 21 أفريل 2022 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإتمامها. وقد بادرت الدّائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بطلب هذا الرأي وقُدّم عن طريق مفوّضية الاتحاد الأوربي بتونس، وصادقت عليه لجنة البندقية في جلستها العامّة 131 بتاريخ 17-18 جوان 2022.

مقتطفات من استنتاجات رأي اللّجنة

"تحتفظ لجنة البندقية صراحةً بموقفها من توافق مجموع المراسيم الرئاسية والمراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية اعتبارًا من 26 جويلية 2021 مع المعايير الدولية والدستور التونسي (في غياب محكمة دستورية).
إنّ الغرض من هذا الرأي هو إبداء رأي في المرسوم عدد 2022-22 على ضوء الدستور، والإطار القانوني الساري حاليًا في تونس، والمعايير الدولية.
توصّلت لجنة البندقية إلى استنتاج مفاده أن هذا المرسوم عدد 2022-22 لا يتوافق مع الدّستور، ولا مع المرسوم الرئاسي عدد 2021-117، ولا مع المعايير الدولية. لذا، فهي ترى بوجوب إلغائه.
وبصرف النّظر عن مدى شرعية تعديل الدستور خارج الإجراء المنصوص عليه في الدستور الذي لا يزال ساري المفعول، جزئيًا على الأقل، ترى اللجنة أنه من غير الواقعي التحسّب لتنظيم استفتاء دستوري يحظى بالمصداقية والشرعية، في 25 جويلية 2022، في غياب قواعد واضحة مقرّرة سلفا -وقبل شهرين من الموعد المحدّد للتّشاور- حول أساليب

إجراء هذا الاستفتاء وتبعاته خاصة في غياب نص الدستور الجديد الذي سيُعرض على الاستفتاء.
وترى الهيئة وجوب تنظيم انتخابات تشريعية قبل أي استفتاء دستوري من أجل استعادة السلطة النيابية التي اختفت منذ تعليق مجلس نواب الشعب ثم حلّه. وإذا ما وجب تعديل القانون الانتخابي قبل الانتخابات التشريعية، ... ينبغي إجراء مشاورات واسعة مع القوى السياسية والمجتمع المدني من أجل التوصّل إلى توافق بشأن القواعد الانتخابية الجديدة. كما يتعيّن أن تنظم الانتخابات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تشكيلتها السابقة للمرسوم 2022-22."

• غرّة جوان 2022: قيس سعيّد يمنح نفسه حقّ عزل القضاة وإعفاء 57 قاضيا بتهمة "عرقلة التحقيقات في قضايا الإرهاب" و"الفساد المالي" و"الفساد الأخلاقي" (الزّنا والمشاركة في اجتماعات يُستهلك فيها الكحول). المرسوم عدد 2022-35. ولأول مرة في تاريخ القضاء تُعطَّل الحركة القضائية السنوية لتجنّب الترقيات التي قد تهدّد سيطرة الرئيس على المجلس الأعلى للقضاء المؤقت وعلى المحكمة الدستورية المستقبلية والمخطط لها لتكون تركيبتها على المقاس.

• مستهلّ جوان 2022، بداية أشغال "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة" حيث تقدّمت بمشروع دستور إلى قيس سعيّد في 20 جوان 2022 لكنّه تجاهله تمامًا واقترح في 30 جوان 2022 مشروع دستوره الخاص (الذي عَدّله جوهريا، في 8 جويلية، بعد إطلاق حملة الاستفتاء!) ليعرضه على الاستفتاء المقرّر ليوم 25 جويلية2022.

• 25 جويلية 2022: الهيئة الانتخابية المأمورة تنظّم الاستفتاء. لجنة البندقية تدلي برأي نقدي (مهلة 25 يومًا قصيرة)؛ مقاطعة معظم الأحزاب السياسية؛ تبنّي الدّستور بنسبة 90٪ (نسبة المشاركة 27.5٪ من الجسم الانتخابي).

وقد ألغى الدستور الجديد أحكام دستور 26 جانفي 2014 التي تحظر تدخل السلطة التنفيذية؛ وتمنع إنشاء محاكم خاصة وإصدار تدابير استثنائية تمس من المبادئ العامة للمحاكمة العادلة؛ كما ألغى الضمانات والمؤسسات المتعلّقة بحقوق الإنسان حيث إنّه لا وجود في الديباجة لأيّة إشارة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين النساء والرّجال؛ وألغى الطابع المدني للدولة؛ وحرية الضمير؛ وكذلك المادة الأولى التي وردت في جميع الدساتير منذ الاستقلال

وحصل حولها التوافق، وبالمقابل أضاف المادة 5 التي تنصّ على إنّ "تونس جزء من "الأمة الإسلامية" وأنّه "على الدولة وحدها أن تعمل، في ظلّ نظام ديمقراطي، لتحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النّفس والعرض والمال والدين والحرية"؛
وألغى الهيئات المستقلة، ولاسيما هيئة حقوق الإنسان، وكرس مبدأ السيادة المطلقة لرئيس الدولة غير الخاضع للمساءلة في غياب أي سلطة مضادّة.

• 10 أوت 2022، المحكمة الإدارية تقضي بإبطال تنفيذ قرارات عزل القضاة "لعدم توفر الموجب الواقعي والقانوني للعزل"؛ رفض وزيرة العدل تنفيذ القرار؛ إغلاق مكاتب القضاة؛ مضايقة رئيس جمعية القضاة التونسيين، أنس الحمايدي، وإخضاعه إلى إجراءات تأديبية ورفع الحصانة عنه؛ تتبّعات قضائية شملت مثول 13 قاضيا أمام القطب القضائي لمكافحة الإرهاب والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء لم يقرر بعدُ رفع الحصانة عنهم.

• 13 سبتمبر 2022: المرسوم عدد 2022-54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

تنص المادة 24 على أنه "يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها 50.000 دينار كل من يتعمّد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج أو ترويج أو نشر أو إرسال أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة أو منسوبة كذبا للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بثّ الرعب بين السكان. ويعاقب بنفس العقوبات المقررة بالفقرة الأولى كل من يتعمّد استعمال أنظمة معلومات لنشر وإشاعة أخبار أو وثائق مصطنعة أو مزورة أو بيانات تتضمن معطيات شخصية أو نسبة أمور غير حقيقية بهدف التشهير بالغير أو تشويه سمعته أو الإضرار به ماديا أو معنويا أو التحريض على الاعتداء عليه أو الحث على خطاب الكراهية. وتضاعف العقوبات المقررة إذا كان الشخص المستهدف موظفا عموميا أو شبهه" (لتصل إلى السجن 10 سنوات وغرامة بمائة ألف دينار).
فهذا النص الذي يهدف في ظاهره إلى حماية المواطنين من المعلومات الزائفة، إنّما الغرض منه، في الواقع، تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة.

• 15 سبتمبر 2022: المرسوم عدد 2022-55 المتعلّق بتعديل وإتمام القانون الانتخابي الأساسي عدد 2014-16 المؤرخ في 26 ماي 2014: وجاءت التعديلات مفصّلة على المقاس حيث ألغت التناصف العمودي، وأدخلت تغييرات على تقسيم الدوائر الانتخابية، وقلّصت من الطابع الوطني لولاية النائب، وألغت التمويل العام.

• 22 سبتمبر 2022؛ القرار 2021/17 الصادر عن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

مقتطفات: ...

تذكّر المحكمة في استنتاجها بأن المراسيم الرئاسية عدد 80 و109 و117 الصادرة في جوان 2021 التي علّقت أعمال البرلمان وألغت فصولاً من الدستور، منتهكة بذلك الحق في الاستماع إلى البرلمان وحق المواطنين التونسيين في المشاركة في إدارة الشؤون السياسية لبلادهم، وهي الحقوق المنصوص عليها في المادة 7 (1) (أ)، مقروءة بالاقتران بالمادتين 27 و13 (1) تباعا من الميثاق. وتذكّر المحكمة، من جهة أخرى، أن الدولة المدعى عليها أخفقت، تبعا لذلك، في التزامها بالمادة 1 من الميثاق المذكور.

وفقًا لذلك، قضت المحكمة بأنّه على الدولة المدعى عليها إلغاء المراسيم الرئاسية كإجراء للعودة إلى الديمقراطية الدستورية ... وتؤكد المحكمة أيضًا أن عدم إنشاء المحكمة الدستورية يخلق فراغًا قانونيًا كبيرًا، وتأمر الدولة المدعى عليها بإنشاء المحكمة الدستورية كجهاز قضائي يؤمّن التوازن بين مؤسسات الدولة المدعى عليها.
وبناءً على ما تقدّم، تأمر المحكمة الدولة المدعى عليها، كضمان لعدم تكرار الانتهاكات، بتفعيل المحكمة الدستورية كهيئة قضائية مستقلة تساهم في توازن واستقرار نظامها القضائي.
وتأمر المحكمة الدولة المدعى عليها بإلغاء الأمر الرئاسي عدد 2021-117 الصادر في 22 سبتمبر 2021 والمراسيم الرئاسية التي يشتملها أرقام 69، 80، 109 الصادرة في 26 و29 جويلية، و24 أوت 2021 والمراسيم عدد 137 و138 الصادرة في 11 أكتوبر 2021 والعودة إلى الديمقراطية الدستورية في غضون عامين (2) من تاريخ الإخطار بهذا الحكم ... كما أمرتها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفعيل المحكمة الدستورية وإلغاء

جميع الإجراءات القانونية والعقبات السياسية التي تعرقل هذا الهدف خلال مدة سنتين (2) من تاريخ تبليغ هذا الحكم.

• انتخابات الغرفة الأولى، مجلس نواب الشعب: الدور الأول يوم 17 ديسمبر 2022. الدّور الثاني يوم 29 جانفي 2023. مقاطعة الأحزاب السياسية الرئيسية للانتخابات حيث بلغت نسبة الامتناع عن التصويت رقما قياسيا، وكانت المشاركة في حدود 11٪ من الجسم الانتخابي (وهي نسبة وقعت مراجعتها بالزيادة في ضوء إعلان الهيئة الانتخابية نسبة 8.8٪ عند إقفال صناديق الاقتراع). كما سُجّل تراجع في تمثيلية النساء في البرلمان (16.2٪) لا سيّما بسبب التغيير الذي أدخل على نظام التصويت.

انتخاب المجلس الثاني، المجلس الوطني للجهات والأقاليم؛ تغيير طريقة التصويت، عدم تحديد تاريخ معلوم.

• 8 مارس 2023: المرسوم عدد 2023-9 المتعلّق بحلّ المجالس البلدية وتكليف الكاتب العام بمهمة تسيير الشؤون العادية للبلدية وإدارتها تحت إشراف والي الجهة. عدم تحديد موعد للانتخابات الجديدة.

2. الإطار القانوني لانتهاكات الحريات

- المرسوم عدد 78-50 الصادر في 26 جانفي 1978 بشأن حالة الطوارئ: يتم تمديده بانتظام ويمنح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية لتفتيش المنازل ليلا ونهارا ولوضع الأشخاص رهن الإقامة الجبرية.

- المرسوم عدد 2022-54 بتاريخ 13 سبتمبر 2022 المتعلّق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال ونشر "الأخبار الزائفة".

- توظيف مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال: الحجز لدى الشرطة لمدّة 15 يوما؛ حضور محامٍ بعد انقضاء 48 ساعة، الإيقاف التحفّظي لمدة تصل إلى 14 شهرًا؛ حماية "المخبرين".

- القانون الجزائي: اللّجوء إلى الفصول المتعلقة بأمن الدولة وهضم جانب موظف عمومي.

3. "مؤامرة المعارضين": قضية مفتعلة

الهدف: استهداف شخصيات من مشارب سياسية مختلفة ترغب، عن طريق الحوار، في إيجاد مخرج سلمي وديمقراطي للأزمة، وتعارض إقامة دكتاتورية جديدة في تونس.

أ- المعتقلون

خيّام التّركي، اعتقل في 11 فيفري 2023 إثر مداهمة الشرطة لمنزله بسيدي بو سعيد دون إذن قضائي (وبناءً على تفويض إداري من وزارة الداخلية). جرى التفتيش باستعمال الكلاب البوليسية ودون إبلاغ العائلة بسبب اعتقاله. أصدر في شأنه قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع مساء الجمعة 24 فيفري 2023. رُفض طلب الإفراج عنه. خيام التركي ناشط مستقل وأحد قياديي التكتّل التونسي للعمل والحريات سابقا (من 2011 إلى 2015). يبلغ من العمر 57 عامًا، متزوج وأب لثلاثة أطفال. تخرج من المدرسة العليا للتجارة في قرطاج ثمّ باريس، والمدرسة الأمريكية بالقاهرة. ألف كتابين، آخرهما قيد النشر ومهدى إلى والدته إلوديا (ابنة المناضلة الإسبانية المعروفة وإحدى وجوه الحركة الفوضوية في الحرب الأهلية الإسبانية، أميليا...)، ووالده إبراهيم، وزوجته خديجة، وأبناؤه أسوان وهالة ومريم، والكتاب يحمل عنوان "الموج والصخر" (La vague et le rocher).

كمال لطيّف، اعتُقل في 11 فيفري 2023 بمنزله بسيدي بو سعيد. صدرت بحقه بطاقة إيداع في 25 فيفري 2023 من قاضي التحقيق لدى القطب القضائي لمكافحة الإرهاب. يبلغ من العمر 67 عامًا، متزوج وله طفلان. رجل أعمال ومؤثّر (لوبييست) مستقل، له علاقات بالدوائر السياسية والإعلامية ومعروف بمعارضته للإسلام السياسي.

عبد الحميد الجلاصي، اعتُقل في منزله في 11 فيفري 2023، وأودع السجن في 25 فيفري 2023 بقرار من قاضي التحقيق لدى القطب القضائي لمكافحة الإرهاب. وهو ناشط سياسي مستقل. كان معارضا في عهد بورقيبة ثم في عهد بن علي. ناضل لمدة أربعين عاما صلب الحركة الإسلامية وحكم عليه بالسجن 16 سنة مما تسبب له في مشاكل صحية خطيرة. تولّى مسؤوليات داخل حزب النهضة الإسلامي قبل استقالته منه في 4 مارس 2020. يبلغ من العمر 63 عامًا، متزوج وأب لطفلة. متخرج من كلية الهندسة بقابس.

لزهر العكرمي، اعتقل في 13 فيفري 2023 في منزله. أصدر في شأنه قاضي التحقيق لدى القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع في 27 فيفري 2023. لم يتم احترام إجراءات جلسة الاستماع حيث وجّهت له دعوة للتحقيق معه في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب في اليوم التالي لكن قُبض عليه قبل ذلك واقتيد إلى معتقل بوشوشة (ضاحية تونس). يبلغ من العمر 64 عاما، متزوج وأب لثلاثة أطفال. كان نائبا بمجلس الشعب، ووزيرا سابقا (من غرّة جويلية إلى - 24 جويلية 2011؛ ثمّ من 21 جوان 2019 إلى 24 فيفري 2020). زوجته بدورها محلّ تتبّع قضائي. رُفض طلب الإفراج عنه للمرة الثانية في 22 جوان 2023. ولا يزال رهن الاعتقال في غياب أي بطاقة إيداع جديدة.

عصام الشابي، اعتقل في منزله يوم 22 فيفري 2023. وصدرت ضدّه بطاقة إيداع بتاريخ 25 فيفري 2023 من قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب. رُفض طلب الإفراج عنه المقدم من هيئة الدّفاع. وهو الأمين العام للحزب الجمهوري المعارض. يبلغ من العمر 65 عامًا، متزوج وله طفلان. عضو سابق في المجلس الوطني التأسيسي (2011-2014).

شيماء عيسى، اعتقلت بمحلّ سكناها في 22 فيفري 2023. أصدر ضدها قاضي التحقيق في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع في 25 فيفري 2023. وهي معتقلة بسجن النساء بمنوبة (قرب تونس العاصمة). شيماء عيسى ناشطة سياسية مستقلة وأول سجينة سياسية في تونس ما بعد الثورة. تنتمي إلى "جبهة الإنقاذ" التي تضم أحزابًا سياسية مثل النهضة، وائتلاف الكرامة، وقلب تونس، وشخصيات مستقلة. كما تعتبر إحدى الشخصيات البارزة في مجموعة "مواطنون ضد الانقلاب" التي تشكلت في اليوم الموالي لانقلاب قيس سعيد، في 25 جويلية 2021. وقد رُفض طلب الإفراج عنها المقدم من هيئة الدفاع. وهي ابنة الرسّام والسجين السياسي السابق عيسى ابراهيم. درست الفنون الجميلة في تونس وروما، ثم علم اللاهوت في جامعة الزيتونة في تونس وفي جامعة باريس. لديها ابن اسمه جزاء. في 23 جوان 2023، وافق قاضي التحقيق على طلب الإفراج المقدم من الدّفاع لكن المدعي العام استأنف هذا القرار مطالبا بإيقاف تنفيذ السّراح. وقد أثيرت دعوى في الموضع من طرف الدفاع لدى دائرة الاتهام.

جوهر بن مبارك، اعتقل يوم الخميس 23 فيفري 2023 ليلا، وصدرت فيه مذكرة إيداع في 25 فيفري 2023 من قاضي التحقيق لدى القطب القضائي لمكافحة الإرهاب. وجوهر بن مبارك ناشط سياسي مستقل. وينتمي إلى "جبهة الإنقاذ" ومن الوجوه البارزة في مجموعة "مواطنون ضد الانقلاب". رُفض طلب الإفراج عنه المقدم من هيئة الدّفاع. ويبلغ جوهر بن مبارك من العمر 55 عامًا. وهو أستاذ القانون الدستوري.

غازي الشّواشي، 60 سنة، متزوّج وله ثلاثة أبناء. اعتُقل في 25 فيفري 2023 إثر مداهمة الشرطة لمحلّ سكناه في الساعة الثانية والنّصف صباحاً. وهو نائب برلماني سابق ووزير سابق (27 فيفري – 2 سبتمبر). حاليا محامٍ، وعضو لجنة الدفاع عن الناشط السياسي خيّام التّركي، والأمين العام السابق لحزب التيار الديمقراطي المعارض. تجدر الملاحظة بأنه ملاحق قضائيا بموجب المرسوم 2022-54. دُعي في 20 فيفري 2023 للمثول أمام قاضي التحقيق في إطار بحث انطلق في 28 نوفمبر 2022 من قبل المحكمة الابتدائية بتونس إثر شكوى قدمتها ليلى جفال، وزيرة العدل، بمباركة من السلطة القائمة ووفق مراسلة مؤرخة في 22 نوفمبر 2022 تحت ختم "عاجل جدّا" و "سري" أرسلت إلى المدعي العام لدى المحكمة الابتدائية بتونس. وتتمثّل التّهم الموجهة إليه في تصريح أدلى به إلى وسائل الإعلام في نوفمبر 2022. وقد بدأت مضايقة غازي الشواشي في أكتوبر 2021 باختلاق ملف فارغ يتعلق بأراضي دولية فُوّت فيها بسعر متدنّ مقابل الحصول على رشاوي عندما كان غازي الشواشي وزيراً لأملاك الدولة. وقد انطلقت الهجمات عليه منذ أن طلب، علنا، من رئيس الجمهورية، في فيفري 2022، التنازل عن حصانته حتى يتمكن من رفع دعوى ضده. كما رفعت وزيرة العدل شكوى أخرى ضده في ماي 2022 بشأن "نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي متعلقة بوظيفته دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك، ونشر أخبار زائفة من شأنها أن تنال من صفو النظام العام وإرباك عمل الحكومة". تلقى ابنه، إلياس الشواشي، استدعاءً من فرقة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة للحرس الوطني، في 9 جوان 2023، بعد يومين من إدانته ظروف احتجاز والده. وهو مهدّد بعقوبة سجنية بثلاث سنوات ممّا أجبره على عدم العودة إلى تونس.

رضا بلحاج، اعتقل مساء الجمعة 25 فيفري 2023، وصدرت فيه بطاقة إيداع في نفس اليوم من قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب. وهو محام وعضو لجنة الدفاع عن الناشط السياسي خيّام التّركي، ووزير سابق لدى رئيس الحكومة، الباجي قائد السبسي عام 2011، ثمّ رئيس ديوان رئيس الدولة، الباجي قائد السبسي، سنة 2015. وهو أحد مؤسسي

حزب "نداء تونس" ومقربً من الباجي قايد السّبسي. ويبلغ رضا بلحاج من العمر 61 عامًا، وهو متزوج وأب لطفلين.

ب- أشخاص آخرون تعرّضوا للملاحقة

المنصف بن عطية، اعتقل في 11 فيفري 2023 في منزله الذي أُخضع للتّفتيش إضافة إلى حجز ممتلكات إلكترونية. وهو دبلوماسي متقاعد، يبلغ من العمر 80 عاما، وليس له أي نشاط سياسي. بقي مكبّل اليدين لمدة 28 ساعة في ظروف مهينة بالنظر إلى سنه وحالته الصحية. وكان الدافع وراء إلقاء القبض عليه صورة مركبة (فوتوشوب) زُعم أنها جمعته في مقهى بخيام التركي. وأثناء استجوابه أمام القاضي، اختفت الصورة التي طلب المحامون إخضاعها إلى التّحليل. وقد أطلق سراح المنصف عطية لكن وقع تجميد حساباته.

- **نور الدين بوطار،** مدير إذاعة موزاييك أف أم (انظر أدناه)

- **محمد بن ضو، أحمد دولة، كريم قلاتي، علي الحليوي، برنارد هنري ليفي، رفيق الشعبوني، نجلاء لطيف.**

- **بشرى بالحاج حميدة،** محامية، ناشطة نسوية، نائبة سابقا. من أبرز وجوه النضال ضمن المجتمع المدني الديمقراطي. تُجسّد كل ما يكرهه قيس سعيد وأنصاره لكونها ترأست لجنة الحريات الفردية والمساواة COLIBE، التي أصدرت في عام 2017 تقريرًا رائعًا يشكل برنامجًا حقيقيًا للإصلاحات الديمقراطية في تونس.

- **عياشي الهمامي،** محام وناطق رسمي باسم لجنة الدفاع عن القضاة المفصولين، وعضو في عدة تجمعات للدفاع عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي. كرّس حياته في تنظيم المقاومة المدنية للديكتاتوريات المتعاقبة. وهو يواصل اليوم، مخلصًا لالتزاماته، مواصلة هذه المعركة. يرأس حاليا اللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية. وسبق أن شغل منصب وزير في الحكومة (27 فيفري - 2 سبتمبر 2020).

- **أحمد نجيب الشابي**، محام ورئيس جبهة الإنقاذ التي تضم عدة أحزاب سياسية من بينها حزب النهضة الإسلامي وشخصيات مستقلة من أمثال شيماء عيسى، وجواهر بن مبارك، ورضا بلحاج، وثلاثتهم رهن الاعتقال منذ عدة أشهر. ولعلّ مسيرة نجيب الشابي الطويلة في مجال النضال السلمي من أجل الحريات منذ زمن بورقيبة إلى يومنا هذا، مروراً بفترة بن علي، تشهد له خلافا للصمت المطبق، بل المهادن، الذي يسود ماضي قيس سعيد. ونجيب الشابي كان أيضًا نائبًا في المجلس التّأسيسي، سابقًا في عام 2014 ووزيرًا (17 جانفي - 7 مارس 2011). ومثُل أمام قاضي التحقيق في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب في 16 جوان 2023 بتهمة الاشتباه في إجرائه اتصالات مع دبلوماسيين بقصد تقويض "الأمن الخارجي للدولة".

- **نور الدين البحيري**، محام، نائب رئيس حزب النهضة (انظر أدناه).

هؤلاء المحامون الأربعة محلّ تحقيق قضائي وقع إعلام فرع تونس لعمادة المحامين به. وقد طلب قاضي التحقيق الاستماع إليهم في قضية المؤامرة المزعومة ضد أمن الدولة.

- **كمال القيزاني**، 55 عاما، سفير سابق لدى البحرين (2019-2022)، مدير عام سابق للمصالح المختصّة، مدير الاستخبارات سابقا، ملحق أمني سابق بالسفارة التونسية في ألمانيا، أحد العناصر الرئيسية في انقلاب 25 جويلية 2021 إلى جانب ناديا عكاشة، المديرة السابقة لديوان قيس سعيد.

- **مصطفى كمال النابلي**: 75 عامًا، مرشح سابق لرئاسة الجمهورية، محافظ سابق للبنك المركزي التونسي، نائب سابق لرئيس البنك الدولي. مستقل، لا نشاط سياسي معروف عنه في السنوات الخمس الأخيرة.

- **كمال العكروت**: 67 عاما، مستشار أوّل سابق في شؤون الأمن الوطني لدى رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي، مدير عام سابق للأمن العسكري، أميرال سابق في الجيش التونسي، ملحق عسكري سابق في السفارة التونسية بأبو ظبي.

- **رضا شرف الدين،** 71 عامًا، صيدلاني، صاحب أحد أكبر المصانع الصيدلية في تونس (UNIMED) والرئيس السابق لأحد الفرق الرياضية الكبرى (النجم الرياضي السّاحلي)، انتخب نائبا برلمانيا مرتين (2014-2019 و2019-2021).

- **كمال الجندوبي،** 70 عاما، معارض سياسي منذ الزّمن البورقيبي، وفي فترة بن علي، أحد أهمّ النّشطاء السياسيين والحقوقيين في المهجر أوّل رئيس للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (2011-2014، وزير سابق (6 فيفري 2015 – 22 أوت 2016)، الرئيس السابق للّجنة من أجل احترام الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس، الرئيس السابق لفريق الخبراء البارزين بشأن اليمن (الأمم المتحدة2018-2021).
- **محمد الحامدي،** 52 عامًا، وزير التربية الوطنية الأسبق (27 فيفري - 2 سبتمبر 2020)، نائب سابق في المجلس التّأسيسي، نائب الأمين العام السابق لحزب التيار الديمقراطي. حاليا، ناشط سياسي مستقل.

- **مصطفى بن أحمد**: 69 عامًا، أمين عام مساعد أسبق للاتحاد العام التونسي للشغل، نائب برلماني لدورتين متتاليتين (2014-2019 و2019-2021)، متقاعد من الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بتونس.

- **عبد الكريم الزبيدي:** 73 عاما، مرشح سابق لرئاسة الجمهورية (2019)، وزير الدفاع الأسبق (2017-2019؛ 2011-2013)، طبيب وعميد كلية الطب بسوسة سابقا. لا نشاط سياسي له منذ 2019.

- **رؤوف خلف الله،** 57 عامًا، صحفي وصاحب الجريدة الألكترونية "الخبر أو لاين"، معروف بقربه من الدوائر الأمنية ومن يوسف الشاهد رئيس الوزراء الأسبق.

- **أنيس مجدي،** 37 عام، ضابط شرطة في جهاز المخابرات الأمنية الرئاسية. متّهم بشبهة اختراق الدوائر السياسية والإعلامية.

- **سليم الجبالي،** مدوّن، 45 سنة، رهن الاعتقال في قضية "إنستالينغو".

- **رباب السّباعي**، 27 عامًا، مدوّنة، تعتبر شاهدة في قضية "إنستالينغو". معروف عنها قربها من الدوائر الأمنية، ومن يوسف الشاهد، وكمال القيزاني (انظر أعلاه).

- **كوثر الدعّاسي**، 35 عامًا، مدوّنة معروفة بقربها من رجل الأعمال المعتقل شفيق جراية، تعيش في الولايات المتحدة منذ عام 2020.

- **نادية عكاشة**: 41 سنة، مديرة الديوان الرئاسي سابقاً، مستشارة قانونية في مكتب استشارات قانونية، أستاذة سابقة في الجامعة الدولية بتونس.

- **نور الدين بن تيشة**: 49 عاما، مستشار سياسي أول سابق للرئيس الباجي قايد السبسي، محلل سياسي سابق في إذاعة موزاييك أف أم، ومدير سابق لإحدى الصحف الإلكترونية (الجريدة) وقيادي سابق في الاتحاد العام التونسي الطلبة؛ سجين سياسي سابق.

- **رضا إدريس**، مستشار سياسي لرئيس حزب النهضة، راشد الغنوشي.

- **رياض الشايبي**: 51 سنة، عضو الهيئة التنفيذية لحزب النهضة، مستشار راشد الغنوشي.

- **محمد البدوي**، مسؤول جهوي في حزب النهضة (حي التضامن).

- **كمال البدوي**، مقرب من حزب النهضة (شقيق محمد البدوي)، مستشار سابق لوزير الداخلية.

ج - تهم مركبة على نحو مفضوح

تبدو الأدلة الواردة في لائحة الاتهام مبالغ فيها بل مثيرة للاستغراب، وهي:

- إنشاء منظمة إرهابية وتحالف مرتبط بجرائم إرهابية قصد التمهيد لارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح أو ضرب أو غير ذلك من أنواع العنف باستخدام أراضي الجمهورية وأراضي دولة أجنبية للتجنيد؛ وتدريب شخص و/أو مجموعة من الأشخاص بغرض ارتكاب جريمة إرهابية داخل وخارج تراب الجمهورية؛ الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر، والحثّ بجميع الوسائل على القيام بذلك وتوفير، بجميع الوسائل، أسلحة ومتفجّرات وذخيرة؛ وإخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية، وذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال مثل غسيل أموال العصابات المنظمة واستغلال التسهيلات التي خولتها له خصائص وظيفته أو نشاطه المهني أو الاجتماعي في علاقة بالجرائم الإرهابية المذكورة؛ وإنشاء وتقديم والتزويد بالمعلومات ونشرها، بشكل مباشر وغير مباشر وبكافة الوسائل، لصالح التنظيم والوفاق الإرهابي ولصالح الأشخاص المرتبطين بالجرائم الإرهابية لغرض 'المساعدة على ارتكابها وإخفائها والاستفادة منها وعدم معاقبة مرتكبيها وعدم إبلاغ السلطة المختصة على الفور عند الإمكان، لا يمنع ذلك من تتبّع الذوات المعنوية إذا تبيّن أن عملية الغسل تمت بواسطتها أو لفائدتها أو إذا حصلت لها منها مداخيل أو إذا تبيّن أن غسل الأموال يمثل الغرض منها بعد فحص الأعمال والمعلومات أو المشورة بشأن حقيقة أو إمكانية ارتكاب جريمة إرهابية داخل الوطن، وإنشاء عصابة بهدف الاعتداء على الممتلكات والأشخاص والتآمر على الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وإعداد مؤامرة بهدف ارتكاب اعتداءات على الأمن الداخلي للدولة وهجمات تهدف إلى تغيير هيكل الدولة، وإجراء اتصالات مع وكلاء دولة أجنبية بهدف الإضرار بالوضع التونسي على المستوى الدبلوماسي، وارتكاب أعمال إجرامية ضد رئيس الدولة وكذلك المشاركة فيها، على أساس الفصول 1 و3 و5 و10 و13 و14 و31 و35 و37 و40 و92 و94 و95 و96 و97 والقانون الأساسي رقم 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 بشأن مكافحة الإرهاب و منع غسل الأموال بصيغته المعدلة والمكملة بالقانون الأساسي عدد 26 لسنة 2019 بتاريخ 23 جانفي 2019 والفصول 32 و61 مكرر و62 و67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من القانون الجزائي. **وهي جرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في عديد الحالات.**

د- قضايا أخرى

يخضع كلّ من **أحمد نجيب الشابي ورضا بلحاج**، عضوا جبهة الإنقاذ الوطني، وكذلك **المنصف المرزوقي**، رئيس الجمهورية الأسبق، إلى الملاحقة القضائية إثر شكوى قدمتها عبير موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر (المعروف بحنينه إلى فترة بن علي) "لإيوائهم إرهابيين وتمويلهم والاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيها تضم في صفوفها أشخاصًا وأطرافًا مرتبطين بجرائم إرهابية، وتوفير محلّ اجتماع لهذه المنظمة، وجمع التبرعات لصالحها، وفقًا للقانون الأساسي عدد 26 لعام 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال.

المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية الأسبق (13 ديسمبر 2011 - 31 ديسمبر 2014)، حكم عليه غيابيا في 22 ديسمبر 2022 بالسجن أربع سنوات. وتأتي هذه الإدانة بعد إصدار بطاقة جلب دولية بحقه لإدلائه بتصريحات في 4 نوفمبر 2022 "تتعارض مع أمن الدولة وتضرّ بمصالح تونس في الخارج".

بثينة الخليفي، وسام الصغير، أسامة غلام، ثلاثة نشطاء اعتقلوا في 27 فيفري 2023 بسبب كتابتهم على الجدران شعارات تطالب بالإفراج عن عصام الشابي، الأمين العام للحزب الجمهوري. قرّر المدعي العام لدى المحكمة الابتدائية أريانة، بعد احتجازهم لمدة 48 ساعة، في غرّة مارس 2023، إحالتهم على الدّائرة الجنائية مع إبقائهم في حالة سراح.
وليد جلاد، اعتُقل في 14 فيفري 2023 بناء على بطاقة إيداع صادرة عن النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة. ووليد جلاّد نائب برلماني سابق وناشط سياسي، متهم بالفساد والاختلاس المالي صلب نادي كرة القدم بسليمان (بالوطن القبلي). وهو مستهدف، بحسب محاميه، من أجل علاقاته بعدد من الشخصيات السياسية المعروفة وأنشطته الحزبية.

4. حركة النهضة تُعزل عن قيادتها

نور الدين البحيري، نائب رئيس حزب النهضة. اعتقل لأول مرة في 31 ديسمبر 2021، ووضع تحت الإقامة الجبرية قبل نقله إلى المستشفى، ثمّ أفرج عنه في 7 مارس 2022. ولم تثبت عليه أيّ تهمة. في 13 فيفري 2023، أصيب بجروح خلال إيقافه من جديد، واقتيد إلى

ثكنة بوشوشة، وتُرك دون رعاية صحية، وفي 22 فيفري 2023 شنّ إضرابا عن الطعام. وجّهت إليه تهمة تزوير أحكام ووثائق رسمية. وهو نائب سابق بالمجلس التّأسيسي، ووزير العدل الأسبق (24 ديسمبر 2011 - 13 مارس 2013). متزوج وأب لأربعة أبناء.

محمد بن سالم، اعتقل في 8 مارس 2023. نائب برلماني سابق، ووزير الزراعة الأسبق (13 مارس 2011 - 29 جانفي 2014)، وقيادي في حزب النهضة إلى حدود استقالته في 21 سبتمبر 2021 ضمن استقالة جماعية. استجوب لمدّة خمس ساعات وهو مقيم في المستشفى. اتّهم بإبرام وفاق من أجل عبور الحدود خلسة وحيازة عملات مجهولة المصدر ومخالفة لقانون الصرف. يبلغ من العمر 69 عامًا متزوج وأب لطفلين. متورّط معه في القضية نفسها، **أحمد العماري**، النائب السابق والقيادي في حزب النهضة، المعتقل في 4 مارس 2023، و**علي اللاّفي**، الناشط السياسي وعضو حزب النهضة والمسؤول السابق بوزارة الشؤون الدينية المشتبه في كشفه عن هوية "المخبر السري" في فيلم وثائقي على قناة الجزيرة؛ ومن بين المورّطين ضابط جمارك، وثلاثتهم معتقلون منذ 8 مارس 2023.

السيّد الفرجاني، قيادي في حزب النهضة، متهم في قضية "إنستالينغو". اعتقل في 27 فيفري 2023. وبحسب محاميه سمير ديلو، اتهمه مخبر مُتَكتّم على هويته بالتواصل مع كمال لطيّف والمسؤول عن انتداب المدوّنين، وعناصر الشرطة، والصحافيين، والسياسيين، والقضاة، لدعم المؤامرة ضد الدولة.

علي العريض، نائب سابق في المجلس التأسيسي، ووزير الداخلية الأسبق (24 ديسمبر 2011- 13 مارس 2013)، ورئيس الحكومة الأسبق (13 مارس 2013 - 29 جانفي 2014). أحد القياديين البارزين في حزب النهضة، متهم بارتكاب جريمة "تجنيد الشباب الجهادي بهدف إرساله إلى مناطق التوتر". أصدر قاضي التحقيق بالمكتب 12 بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بحقه في 20 ديسمبر 2022 بعد استجوابه لمدة 12 ساعة. يبلغ من العمر 67 سنة، متزوج وأب لثلاثة أطفال.

عبد الكريم بن سليمان، اعتقلته، في 31 ديسمبر 2022، الوحدة الوطنية للبحث في الجرائم المالية المتشعبة. متهم في ثلاث قضايا معروفة على التوالي بقضية "إنستالينغو"، وقضية جمعية نماء، وقضية إرسال جهاديين شبان إلى مناطق الصراع.

الحبيب اللوز، اعتقلته، في 2 مارس 2023، الفرقة الخاصة للشرطة العدلية بالقرجاني بأمر من المدعي العام لدى المحكمة الابتدائية بتونس. متهم بتجنيد الشباب الجهادي وإرساله إلى مناطق التوتر. يبلغ من العمر 69 عامًا، متزوج وأب لستة أبناء، وهو أحد مؤسسي التيار الإسلامي وحركة النهضة التي ترأسها عام 1991. انتخب عضواً في المجلس التأسيسي بعد ثورة 2011، وانخرط في المجتمع المدني الخيري. نقل بعد اعتقاله إلى المستشفى بسبب تدهور حالته الصحية.

عبد الفتاح التاغوتي، عضو مجلس شورى حركة النهضة ومسؤول الإعلام بالحركة. اعتقل في الليلة الفاصلة بين 14 و15 مارس 2023 بتهمة التآمر على أمن الدولة، وأخلي سبيله في 24 مارس 2023 ومُنع من السفر. وتشتبه وزارة الداخلية في أنه أدار صفحة على فيسبوك تدعو السكان إلى مواجهة مؤسسات الدولة.

رياض بن الطيب، وزير سابق (24 ديسمبر 2011 - 13 مارس 2013)، اعتقل في 23 فيفري 2023 في مطار تونس قرطاج بعد مصادرة جواز سفره. احتجز في المنطقة الدولية بعد اجتيازه الرّقابة الديوانية والحال أنّه لم يكن موضوع تحجير من السّفر أو تحقيق قضائي أو مذكّرة إيقاف. أُعيد إلى مركز الاستجواب، وفُتح في شأنه ملفّ بعد عدة ساعات من ذلك. لم يقع احترام أي إجراء والملف فارغ وخال من أي أساس قانوني. يبلغ رياض بالطيّب من العمر 61 عامًا، متزوج وأب لطفلين.

فوزي كمون مدير ديوان راشد الغنوشي سابقا. اعتقل في 16 فيفري 2023 بشبهة غسيل أموال. في 24 فيفري 2023، أصدر بحقه قاضي التحقيق الأول بالقطب المالي بطاقة إيداع.

محمد فريخة، رجل أعمال ونائب برلماني سابق عن حركة النهضة؛ **رضا الجوادي**، نائب سابق عن ائتلاف الكرامة؛ **البشير بلحسن**، داعية. وثلاثتهم ملاحقون في القضية المتعلقة بـ "تجنيد الشباب وإرساله إلى مناطق التوتر".

الصحبي عتيق، اعتقل في 6 ماي 2023 بتهمة الفساد وغسيل الأموال بناء على أقوال شاب له سوابق عدلية وسجن في قضية أخرى. وقرر الصحبي عتيق شنّ إضراب عن الطعام احتجاجا على "قضية ملفقة بناء على تصريحات كاذبة". نقل مرّتين إلى المستشفى، وتعتبر حالته الصحية حرجة جدا. وهو عضو المجلس التأسيسي عام 2014 ونائب برلماني سابق، قيادي في حزب النهضة الإسلامي؛ حكم عليه بالسجن المؤبد في ظل نظام بن علي، وأفرج عنه عام 2007. يبلغ من العمر 61 عامًا، متزوج وأب لثلاثة أطفال. حَجزت الشرطة هاتفه الجوال وجرى تفعيله مؤخرًا على تطبيقة "فايبر" دون علمه.

أحمد المشرقي، 54 سنة، نائب برلماني سابق، مدير ديوان راشد الغنوشي سابقا، معتقل في سجن المرناقية منذ 18 أفريل 2023 صحبة **يوسف النوري،** عضو حزب النهضة المعتقل بدوره منذ 19 أبريل 2023. شنّ كلاهما إضراب جوع منذ 11 جوان 2023 احتجاجًا على ظروف الاعتقال وعدم احترام حقوقهما الأساسية إذ لم يُستجوبا منذ إصدار قاضي التحقيق بالمكتب 33 بالمحكمة الابتدائية بتونس بطاقة الإيداع في شأنهما.

سعيدة الونيسي، انتخبت نائبة برلمانية عن حزب النهضة، وهي وزيرة سابقة (14 نوفمبر 2018 - 8 نوفمبر 2019)؛ مُنعت من مغادرة التراب التونسي، في 16 جوان 2022، ثم أُذن لها بالمغادرة، بمجرد استظهارها بوثائق هوية لا تشير إلى صفتها كنائبة سابقة.

جميلة الكسيكسي، نائبة سابقة عن حزب النهضة في المجلس التأسيسي. مُنعت من مغادرة التّراب، في 16 جويلية 2022، والأرجح أنّها مستهدفة في قضية الـ 116 نائباً الذين شاركوا في الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب المنعقدة عن بُعد في 30 مارس 2022. تُوفّيت في حادث مرور يتاريخ 19 ديسمبر 2022.

نور الدين الخادمي، قيادي في حزب النهضة ووزير الشؤون الدينية الأسبق (24 ديسمبر 2011 - 29 جانفي 2014). مُنع من مغادرة التراب التونسي ثماني مرات. اعتصم بمطار تونس قرطاج نهاية أوت 2022. وتمكن من السفر يوم 23 سبتمبر 2022.

محمد الصالح بوعلاقي، الكاتب العام لفرع حزب النهضة بمنطقة باجة (شمال البلاد)، اعتقل في 10 مارس 2023 بتهمة التآمر على أمن الدولة. وصدرت بحقّه وبحقّ عضو آخر بالمكتب الجهوي لحزب النهضة، ونقابي ثالث بطاقات إيداع في 24 مارس 2023.

محمد شنيبة، مسؤول الشباب في حزب النهضة؛ و**محمد القوماني**، قيادي في حزب النهضة، و**بلقاسم حسن**، إطار في حزب النهضة، اعتقلوا ثلاثتهم في 17 أبريل 2023، ثم أطلق سراحهم.

يوسف النوري، عضو المكتب السياسي لحركة النهضة، اعتقل في 20 أبريل 2023.

الصادق شورو، زعيم حزب النهضة، اعتقل في 19 ماي 2023 قبل أن يُطلق سراحه لأسباب صحية.

راشد الغنوشي

راشد الغنوشي هو رئيس مجلس نواب الشعب المنتخب عام 2019، ورئيس حزب النهضة الإسلامي منذ 1991. اعتقل في 17 أفريل 2023 إثر اقتحام حوالي مائة عون أمن بالزي المدني منزله، قبل عشر دقائق من موعد الإفطار في شهر رمضان. وبعد تفتيش المنزل، وحجز وثائق وأجهزة إلكترونية ومذكرات شخصية، نُقل الغنوشي إلى مكان لم يُكشف عنه، وحُرم من الاتصال بمحام لمدة 48 ساعة. استُجوب لمدة تسع ساعات بسبب "تصريحات تدعو إلى حرب أهلية" يُزعم أنه أدلى بها خلال تظاهرة عامة في مقر جبهة الخلاص الوطني. وأصدر قاضي التحقيق أمرا بالإيقاف المؤقت في 19 أفريل 2023. وهو متزوج وأب لولدين وأربع فتيات، وهو محلّ تتبعات في عدة قضايا واستمع إليه قاضي التحقيق ست عشرة مرة منذ مارس 2022.

- **قضية تتعلق بالجلسة العامة لمجلس النواب**، استُنطق راشد الغنّوشي لمدّة ثلاث ساعات، في 31 مارس 2022. ففي اليوم السابق، اجتمع البرلمان في جلسة عن بُعد، نُظّمت عبر الأنترنت (وحاولت السّلط منعها بالتّشويش على استقبال المنصّات عبر الشبكة). وحضرها 124 نائباً من أحزاب ومجموعات مختلفة (من أصل 217 نائبا في البرلمان، أي الأغلبية المطلقة) وصوّتوا بالإجماع على إلغاء المراسيم الرئاسية وإنهاء الإجراءات الاستثنائية التي أعلنها قيس سعيد. وكردّ فعل، أصدر هو مرسوماً بحلّ مجلس نوّاب الشّعب، على الرغم من أن الفصل 80 من الدّستور ينص على أن البرلمان يجب أن يكون في حالة انعقاد ولا يجوز لرئيس الدّولة حلّه (وكان قيس سعيّد نفسه قد أعلن قبل يومين من ذلك التاريخ أنه ليس في إمكانه قانونا حلّ البرلمان). ثم أمر وزارة العدل باعتقال النوّاب واتّهمهم بمحاولة الانقلاب.

وكان أن استدعت وحدة مكافحة الإرهاب راشد الغنّوشي وعددا آخر من النوّاب بتهمة التّحريض على الفتنة، وهي جريمة يعاقَب عليها بالإعدام. لكن القاضي قرّر إبطال التتبع القضائي، وأُجّل المدعي العام بتونس الجلسة المقرّرة في 5 أفريل 2022 إلى موعد غير محدد. ونظرا لأنّ هذا المدعي العام لم يلتزم بالتعليمات في اعتقال راشد الغنوشي ونواب آخرين، فقد عزله الرئيس صحبة نائبه و55 قاضيا ومدعيا عاما آخر، في 1 جوان 2022.

- **قضية "جمعية نماء"**- وجّه المدعي العام التّهمة إلى جمعية نماء بأنها واجهة لحزب النهضة، وأنّها تنشط في تبييض الأموال وتتلقّى تمويلات خارجية. وهي جمعية متخصصة في العمل الخيري ويقودها أحد أصهار حمادي الجبالي، رئيس الحكومة الأسبق (2012-2013). وجمّدت حسابات الأشخاص التالية أسماؤهم: **راشد الغنوشي**، وابنه **معاذ الخريجي**، وصهره **رفيق عبد السلام** (وزير الخارجية السابق)، و**حمادي الجبالي**، وبناته **صفاء الجبالي**، و**سمية الجبالي**، **وناجح الحاج لطيف**، **وعبد الكريم سليمان**، و**محمد علي الحشفي**، **ورفيق عمارة**. وفي 19 جويلية 2022 استجوب القطب القضائي للإرهاب راشد الغنوشي لمدة 12 ساعة ولم يتمّ تقديم أيّ دليل لدعم هذه الاتهامات فقرّر القاضي إيقاف التتبع.

- **قضية "الطاغوت"**- رفعت إحدى نقابات الأمن الداخلي دعوى قضائية ضد راشد الغنوشي تتهمه بالإدلاء بتصريحات خلال جنازة أحد أعضاء النهضة عام 2022 هاجم فيها أعوان الأمن ووصفهم بالمرتدّين. ونُسب إليه قوله عن المتوفّى "كان شجاعا لا يخشى فقرا ولا حاكما ولا طاغوتا، لا يخشى إلا الله". بعد استجوابه لعدة ساعات، قرّر راشد الغنوشي رفض حضور الجلسة ومقاطعة الاستجوابات مستقبلا. وفي 15 ماي 2023، أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس 1 حكما غيابيًا، في غياب محاميه، بسنة واحدة سجنا وغرامة قدرها 1000 دينار تونسي و3 سنوات مراقبة إدارية بتهمة "تمجيد الإرهاب". ولم يكن الغنوشي قد أُبلغ بالجلسة، ولم يُسمح لمحامي الدفاع بتقديم مرافعاتهم حتى إنّهم علموا بالحكم عند وصولهم إلى المحكمة.

- **قضية "التسفير"** (إرسال الشباب الجهادي التونسي إلى مناطق التوتر) -استُدعي الغنوشي إلى بوشوشة في 19 سبتمبر 2022 بشأن هذا الموضوع. انتظر 14 ساعة قبل أن يُعلَم أن الاستجواب سيجرى في اليوم الموالي. ويعتبر محاموه أنّ رفض السّماح له بالعودة إلى منزله وإبقاؤه في الانتظار لأكثر من 14 ساعة شكلاً من أشكال سوء المعاملة الجسدية والنفسية

التي قد تصل إلى درجة التعذيب. ومثل هذه المعاملات السيئة لم تأخذ بعين الاعتبار سنّه (81 عامًا) وكونه يخضع إلى المراقبة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. في 20 سبتمبر 2022، توجّه راشد الغنوشي مرة أخرى إلى قاعدة بوشوشة حوالي الساعة الخامسة بعد الظّهر ولم يُسمح له بالمغادرة سوى في صباح اليوم الموالي مع مطالبته بالمثول أمام قاضي التحقيق في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب على الساعة التّاسعة صباحًا. واستمع إليه يوم 28 نوفمبر 2022، لمدة 12 ساعة، في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، بتهمة التورط في تسهيل إرسال جهاديين تونسيين.

- **قضية "أنستالنغو"**- "أنسالنغو"، شركة وسائط اتّصال تدير صفحات على النت، وتنتج محتوى لفائدة وسائط التواصل الاجتماعي. وجّهت إلى مسؤوليها تهمة التآمر على أمن الدولة. انطلقت القضية عام 2020 ولم تقع الإشارة بأيّ شكل من الأشكال إلى راشد الغنوشي أو حزب النهضة. بعد انقلاب 25 جويلية 2021، فتح المدّعي العام في منطقة سوسة إجراءات جديدة ضد هذه الشركة اعتمادا على نفس التهم مضيفا، في هذه المرة، اسم راشد الغنوشي وعدد من السياسيين ورجال الأعمال الذين انتقدوا أو عارضوا قرارات قيس سعيّد بعد 25 جويلية. وفي تونس (كما هو الحال في العديد من البلدان)، لا يجوز للمدعي العامّ فتح ملف جديد بشأن قضية قيد البحث. فمن الواضح أن القضية الجديدة استهدفت راشد الغنوشي وحزب النهضة. في 11 نوفمبر 2022، استجوبه قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بسوسة 2 لمدة 12 ساعة. بعدها رفض الغنوشي مغادرة مكان احتجازه وحضور جلسة 9 ماي 2023، وكان أن قرّر قاضي التحقيق بسوسة 2، في غيابه، توجيه الاتهام إليه وتركه رهن الاعتقال.

- **قضية "الشكوى المقدّمة من عضو نقابة أمنية".** وهي شكوى تستند إلى شهادة أحد عناصر الشرطة مفادها أنّه سجل محادثة بين راشد الغنوشي وقادة جماعة أنصار الشريعة الإرهابية المحظورة (حظرت في ظل حكومة النهضة عام 2013). وادّعى هذا الشخص أنه سلّم التسجيل إلى رؤسائه ولم يُحتفظ بنسخة منه بل أُتلِف. غير أنّ الضباط، رؤساء المدّعي، نفوا هذه الاتهامات وأنكروا تلقي أي تسجيل منه. وبدلاً من إسقاط الدّعوى لعدم كفاية الأدلة، فتحت النيابة العمومية، بأوامر من وزيرة العدل، بحثا في الموضوع، واستُدعي راشد الغنوشي لاستجوابه، في 23 فيفري 2023. ولم يعرض الادّعاء أيّ شريط فيديو. وفي 24 أفريل 2023، نُظّم استجواب مضادّ لمدة 7 ساعات ولم يقدر الشاهدان على تقديم الأدلة فقرّر القاضي إسقاط التهمة الموجهة إلى الغنوشي. وقرّر، عند عودته إلى زنزانته، رفض أي

استجواب من هنا فصاعدا لأن هذه الاستجوابات مدفوعة، حسب قوله، باعتبارات سياسية وتدخل في باب مطاردة المعارضين السياسيين. وإثرها، أعلنت لجنة الدفاع عن الغنوشي قرارها بمقاطعة أي استجواب آخر طالما بقي بالسجن معتبرة أنه خضع، منذ مارس 2022، لما لا يقلّ عن 120 ساعة من الاستجوابات بتهم ملفقة.

- قضية ما يُعرف بـ **"الجهاز السري"**:

في 9 جوان 2023، أصدر قاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بأريانة بطاقة إيداع ثالثة بالإحالة ضد راشد الغنوشي في قضية "الجهاز السرّي" ومهمته التسلل إلى أجهزة الدولة، والتنصّت على الاتصالات الهاتفية، وتعقّب المعارضين السياسيين. وصدر منع من السّفر في حق" 34 متهما. وقد قاطع راشد الغنوشي التحقيق والبحث والجلسات. وأدت الأبحاث المجراة، والشكاوى المقدّمة من المحامين أعضاء "لجنة الدفاع عن الشهدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي" إلى إحالة القضية إلى المحكمة الابتدائية بأريانة بعد أن كانت من أنظار المحكمة الابتدائية بتونس التي كان فيها البشير العكرمي وكيلا للجمهورية وتولت المحكمة العسكرية النظر فيما يتعلق بـ"التّجسّس والخيانة". وقد أحيل عدد من القضاة ومن بينهم القاضي البشير العكرمي الذي أُعفي من مهامه، بتهمة عدم اتخاذ أي إجراء قانوني في القضية المعروفة "بالجهاز السّري للنهضة و"الغرفة المظلمة" والإبطاء المتعمد في البحث عن الحقيقة في قضية الاغتيالات السياسية.

- قضية جديدة في "التآمر على أمن الدولة".

في 30 ماي 2023، أحيل بحث جديد في قضية "التآمر على أمن الدولة" إلى المدعي العام لدى قطب مكافحة الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس، وورد فيه اسم راشد الغنّوشي وحوالي عشرين شخصية سياسية من بينها عديد الوزراء السابقين ورئيسي حكومة. وتشمل القائمة أعضاء آخرين في حزب النهضة من أمثال **علي العريض** (رهن الاعتقال) و**عادل الدعداع** و**لطفي زيتون** (المستشار السابق لحمادي الجبالي، رئيس الحكومة الأسبق) و**كمال البدوي** (المستشار الأسبق لدى وزير الداخلية) و**الحبيب اللوز** (نائب تأسيسي سابق) وكذلك **نادية عكاشة** مديرة ديوان الرئيس قيس سعيد سابقا، **ويوسف الشاهد** رئيس الحكومة الأسبق، **وكمال القيزاني** مدير عام سابق للأمن الوطني، وصحافي آخر. كما أصدر قاضي التحقيق المكلف بالقضية بطاقات إيداع ضد عنصر أمني سابق وضد الرئيس السابق للمجلس البلدي المنحل في الزهراء (ضاحية تونس)، **محمد ريان الحمزاوي**.

5. توظيف القضاء

الطيب راشد، اعتُقل في 11 فيفري 2023 بتُهمة شبهة فساد مالي وإخفاء أدلة وعرقلة سير العدالة. وهو لا يزال رهن الاعتقال. كان يشغل مهام رئيس أوّل لمحكمة التعقيب وعضوية المجلس الأعلى للقضاء. وهو أيضا رئيس سابق للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين. وقد جُمّدت عضويته في المجلس الأعلى للقضاء ورفعت عنه الحصانة بعد أن وُجّهت له هذه التهم.

بشير العكرمي، اعتقل في 12 فيفري 2023 بتُهمة شبهة فساد مالي وإخفاء أدلة وعرقلة سير العدالة. وهو حاليا رهن الاعتقال. كان يشغل منصب وكيل للجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس لعدة سنوات، مكلفا بقضايا الاغتيالات السياسية وأهم الجرائم الإرهابية التي ارتُكبت في تونس. ويعترف له زملاؤه بالتزام الحياد والمهنية في عمله. وقد أظهرت كل التّحقيقات القضائية والإدارية التي أجرتها الحكومة عدم وجود أي تقصير مهني، وقرّرت الحكومة وضعه في مستشفى الأمراض النّفسية للنّيل من معنويّاته ومصداقيته. وهناك شنّ إضراباً عن الطعام احتجاجا على منع المحامين من زيارته.

عزل 57 قاضيا: أصدر قيس سعيد يوم 1 جوان 2022، الأمر الرئاسي رقم 516-2022، الذي أعفى بموجبة 57 قاضيا بشكل جماعي. وبالتوازي مع هذا القرار أصدر مرسوما يتعلق بإرساء المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، الذي أسند بموجبه الرئيس لنفسه صلاحيات السلطة المشرفة على النظام القضائي وصلاحية عزل القضاة بطريقة أحادية، دون إمكانية الاستئناف الفوري. وكان الهدف أيضا هو عزل عدد معين من قضاة النيابة العمومية، بما في ذلك وكيل الجمهورية بمحكمة الاستئناف بتونس ووكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس اللذين حرصا على تطبيق القانون واحترام الإجراءات القضائية والتزام الحيادية بعد 25 جويلية 2021. ويستهدف كذلك رئيس المجلس الأعلى للقضاء وبعض أعضائه علاوة على القضاة الذين عبّروا عن مواقف نقدية إزاء تجاوزات رئيس الجمهورية التي تنال من استقلالية السلطة القضائية. وأخيرًا، يأتي هذا العزل في أعقاب انتهاكات متكررة للقانون الدستوري منذ 25 جويلية 2021، بما في ذلك حلّ المجلس الأعلى للقضاء الذي أُعلن عنه في الليلة الفاصلة بين يومي 5 و6 فيفري 2022 من مقرّ وزارة الداخلية. وبالفعل، فإن حلّ المجلس الأعلى للقضاء وبعث مجلس أعلى مؤقّت للقضاء خاضع للرئيس، الذي تولّى تعيين جميع أعضائه، قد مكّنه من السّيطرة على العدالة. وهو ما أدّى إلى ارتكاب تجاوزات ندّدت بها العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بمناسبة الاعتقالات الأخيرة التي شملت فاعلين سياسيين، ونشطاء جمعياتيين، وصحافيين، ونقابيين، وإغلاق مقرات أحزاب

سياسية (النهضة وجبهة الإنقاذ الوطني) وكذلك إحالة عشرات المعارضين والمواطنين على القضاء بمقتضى المرسوم عدد 54.

6. تكميم المحامين

أحيل الأستاذان **حياة الجزار وأيوب الغدامسي** على أنظار قاضي التحقيق بتهمة "هضم جانب موظف عمومي من النظام العدلي"، بينما كانا يترافعان أمام حاكم الناحية بقرطاج. وأكد الفرع الجهوي للمحامين بتونس، في بلاغ صحفي بتاريخ 10 أكتوبر 2022: "... أن الأعمال والمرافعات والتقارير المنجزة من المحامي أثناء مباشرته لمهنة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترتّب عنها أي دعوى جزائية ضده..."؛ واعتبر المجلس أن هذا القرار يشكل منعرجا "خطيرا ومخالفا للقانون."

العياشي الهمامي المحامي، **منسق** هيئة الدفاع عن القضاة المعفيين (انظر أعلاه)؛ مُستهدف بتتبع قضائي بموجب المرسوم 54- 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022، بناء على تعليمات من وزيرة العدل ليلى جفال إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة يوم 30 ديسمبر 2022، بفتح تحقيق وفقًا للمادة 23 من قانون الإجراءات الجزائية. والذريعة هي: تصريحات قد يكون أدلى بها العياشي الهمامي خلال حديث إذاعي، يوم 29 ديسمبر 2022، بصفته محاميا ومنسق لجنة الدفاع عن القضاة المعفيين. في 10 جانفي 2023، دُعي الأستاذ الهمامي للمثول أمام حاكم التحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس الذي استجوبه في حضور محاميه. ولا يزال التحقيق في هذه القضية جاريا.

يخضع الأساتذة المحامون **سعيدة العكرمي، سمير ديلو، أنور أولاد علي، سامي التريكي، مالك عمار، ناصر الحرابي، محسن السحباني، منية بوعلي، رمزي بن دية، نزار التومي، إيناس الحراث، عبد الرؤوف أبا، عبد الرزاق الكيلاني** عميد المحامين الأسبق، للملاحقة القضائية بتُهم "المشاركة في تكوين وفاق إجرامي قصد الإخلال بالنظام العام بهدف عرقلة تطبيق القانون أو الاعتداء على موظف عمومي أثناء أدائه لعمله، من خلال توجيه تهديدات لفظية واستعمال أكاذيب لمنع فرد أو جماعة من العمل". وقد مثل العميد الكيلاني أمام المحكمة العسكرية في 2 مارس 2023، ثم أخلي سبيله إثر حملة تضامن وطنية ودولية. وهؤلاء المحامون هم جزء من هيئة الدفاع عن نور الدين البحيري، القيادي في حركة النهضة ووزير العدل الأسبق، الذي اعتقل يوم 31 ديسمبر 2022 في منزله بتهمة "شبهة إرهاب" ووضع قيد الإقامة الجبرية بأمر من وزير الداخلية توفيق شرف الدين. وتعود

الوقائع إلى 2 جانفي 2023 عندما مُنعت هيئة محامي الدفاع من دخول مستشفى الحبيب بوقطفة ببنزرت لزيارة نور الدين البحيري المقيم في هذا المستشفى.

غازي الشواشي (لا يزال حالياً رهن الإيقاف التحفظي): في 22 نوفمبر 2022، فتح قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس تحقيقاً قضائياً من أجل "نشر أخبار زائفة من شأنها أن تهدّد الأمن العام عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية" و"نسبة أخبار كاذبة" إلى موظف عمومي" استنادا إلى الفصل 24 من المرسوم 54 والفصل 128 من المجلة الجزائية التونسية، عقب تصريح أدلى به غازي الشواشي خلال حصة بثتها التلفزة الوطنية ذكر فيها أن وزيرة العدل ضايقت القضاة المقالين. وفُتح التحقيق بناء على تعليمات من وزيرة العدل، طبقا للفصل 23 من مجلة الإجراءات الجزائية، إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية. (انظر أعلاه).

تلقى الفرع الجهوي للمحامين بتونس إعلاما بفتح تحقيق قضائي ضدّ الأساتذة **بشرى بالحاج حميدة، العياشي الهمامي، أحمد نجيب الشابي، نور الدين البحيري.** وينص الفصل 46 من المرسوم رقم 79- 2011 المؤرخ في 20 أوت2011 المنظّم لمهنة المحاماة على ما يلي: "إذا وقعت تتبّعات جزائية ضد محام، يتم إعلام رئيس الفرع الجهوي المختص بذلك حينا. ويحال المحامي وجوبا من طرف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف على قاضي التحقيق الذي يتولى بحثه في موضوع التتبع بحضور رئيس الفرع المختص أو من ينيبه للغرض (...)". وقد أحيلوا فيما يُعرف بقضية التآمر على أمن الدولة.

الأستاذ عبد العزيز الصيد المحامي، دُعي للتحقيق بأمر من وزارة العدل في إطار ما يسمى بقضية التآمر على أمن الدولة، حسب بلاغ صحفي صادر بتاريخ 15 ماي 2023 عن هيئة الدفاع عن الموقوفين السياسيين التي يتولى مهمة التنسيق فيها. وأُبلِغ المجلس الجهوي للمحامين بتونس باستدعاء الأستاذ الصيد الذي أعرب عن استيائه مشيرا إلى أن القضية مجمّدة ولا جديد فيها لأن ملفها فارغ بالفعل.

الأستاذ مهدي زقروبة، أحيل على القضاء بسبب شكوى قدمتها وزيرة العدل على أساس المرسوم 54. وسبق أن أصدرت المحكمة العسكرية في شأنه حكما فيما يسمى بقضية المطار (انظر أدناه)، بتاريخ 17 جويلية 2022، يقضي بسجنه 11 شهرًا مع حرمانه من ممارسة مهنة المحاماة لمدة خمس سنوات. وقد أخلي سبيله يوم 5 ماي 2023 بقرار من محكمة التعقيب التي أحالت القضية على محكمة أخرى، وحُظي بدعم من جمعية المحامين الشبان التي انتخبته بأغلبية ساحقة في مكتبها خلال مؤتمرها الأخير. وصدرت ضدّه مجدّدا بطاقة جلب في 23 ماي 2023، حيث أطلقت المحكمة الابتدائية بتونس دعوى جنائية ضدّه على أساس اتّهامات بنشر أخبار زائفة بهدف ثلب وزيرة العدل، بمقتضى الفصل 24 من المرسوم

54. وتتعلّق الوقائع بتدوينة نشرها على فيسبوك يوم 23 أكتوبر 2022 ينقد فيها وزيرة العدل متّهماً إيّاها بافتعال قضية ضد القضاة الـ 57 الذين عزلهم الرئيس سعيد يوم 1 جويلية 2022.

إسلام حمزة: في 14 جوان 2023 أبلغت عمادة المحامين إسلام حمزة المحامية وعضوة هيئة الدفاع عن الموقوفين السياسيين بفتح تحقيق جنائي ضدها بناء على شكوى من الإدارة العامة للسجون والإصلاح بتاريخ 5 ماي 2023. وكانت المحامية صرّحت لإذاعة شمس آف آم بتاريخ 6 أفريل 2023 أن "المعتقلين ينقلون في سيارة مخصّصة للإرهابيين. وتحوي هذه السيارة قفصا معدنيا ضيقا للغاية لا يكاد يتّسع لشخص واحد يُحشر داخله المعتقلون في وضع القرفصاء مُنكّسي الرؤوس ومقيّدي الأيدي بشكل لا يمكنهم فيه الحفاظ على توازنهم".

الأستاذة إيناس الحراث تتولّى الدّفاع عن عدد من الشخصيات المعتقلة، أوقفت يوم 11 فيفري 2023، وصدر ضدّها قرار بالمنع من السّفر يوم 21 مارس 2023.

7. مضايقة الصحفيين... وتعنيفهم أيضًا

نور الدين بوطار، اعتقل مساء يوم 13 فيفري 2023 وصدرت ضده بطاقة إيداع بالسجن يوم 20 فيفري 2023. وُجّهت له تهمة فساد مالي. أخلي سبيله يوم 25 ماي 2023 بعد دفع كفالة قدرها مليون دينار تونسي (ما يعادل 300 ألف أورو). وهو مدير إذاعة موزاييك آف آم ومؤسّسها، وهذه الإذاعية الخاصة تُعدّ المحطة المستقلة الرئيسية في تونس. ويُتابع أكثر من مليون و500 ألف مستمع برنامجها السياسي الرائد "ميدي شو" الذي ينشّطه الصحافيون الثلاثة **إلياس الغربي، وهيثم المكي، وزياد كريشان**: وقد أحيل كل من **إلياس الغربي** و**هيثم المكي** على القضاء بناء على شكوى من نقابة أمنية لطرحهما تساؤلات، في أعقاب العملية الإرهابية في جربة يوم 10 ماي 2023، حول الطرق المتبعة في انتداب أعوان الأمن. وقد أُبقيا في حالة سراح بعد استجوابهما في مقرّ فرقة مقاومة الإجرام بالقرجاني (تونس العاصمة). أما **زياد كريشان** فهو رئيس تحرير جريدة "المغرب" اليومية الناطقة باللغة العربية وهي إحدى الصحف المستقلة القليلة في تونس. وقد اتهم الرئيس قيس سعيد موزاييك آف آم علانية بأنها مرتبطة بالمعارضة.

محمد الفوراتي: دُعي في 11 مارس 2023 للاستنطاق لدى الوحدة الوطنية للأبحاث في الجرائم الإرهابية، وأوقف يوم 12 مارس 2023 ومنعه من لقاء محاميه لمدة 48 ساعة. وهو رئيس تحرير جريدة "الفجر" التونسية (لسان حركة النهضة) وعضو مجلس الشورى للحركة. ولا يزال الغموض يكتنف القضية التي استُنطق على أساسها محمد الفوراتي في

تفاصيلها ومضمونها. وقد تكون التهمة الموجهة له تضليل الرأي العام بنشر شائعات تهدف إلى تبرئة أشخاص متهمين بالفساد والتآمر على أمن الدولة. وأخلي سبيله في 17 مارس 2023.

أحمد الجويني، اعتقل يوم 27 ديسمبر 2022 ثم أخلي سبيله. وُجّهت له تهمة التصوير دون ترخيص. وهو صحافي في قناة "الغد". وقد صادرت الشرطة معداته ومحت تسجيلاته في مركز الأمن.

محمد ياسين (مهدي) الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. دُعي إلى المثول أمام العدالة، مثل عدد من النشطاء، بتهمة "التحريض على العصيان والاعتداء على موظف عمومي". وفُتح تحقيق قضائي ضده لأنه غطى إعلاميا مظاهرة 18 جويلية 2022 المناهضة للاستفتاء.

عبد الخالق لزرق، صحافي في الإذاعة الوطنية. اقتِيد إلى مركز الأمن بشارع لويس براي بتونس العاصمة بعد مصادرة بطاقة تعريفه الوطنية. ورفع ضده ضابط شرطة شكوى بتاريخ 24 أفريل 2023.

صالح عطية، صحافي، رئيس تحرير جريدة "الرأي الجديد" الالكترونية. أصدرت ضده الدائرة الجنائية بالمحكمة العسكرية الدائمة بتونس حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، بتاريخ 17 أوت 2022، بتهمة "الاعتداء على أمن الدولة والمسّ من كرامة الجيش ونسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك وازدراء الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي". اعتقلته الشرطة في 11 جوان 2022 وأصدر قاضي التحقيق العسكري ضده بطاقة إيداع بالسجن يوم 13 جوان 2022، ورفض، التزاما بموقف النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، المثول، باعتباره مدنيا، أمام محكمة عسكرية. وكان عطية قد صرح لقناة الجزيرة القطرية، يوم 10جوان 2022، أن "الرئيس التونسي قيس سعيد أمر الجيش بتطويق مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بعد دعوته إلى الإضراب العام". وأضاف: أن "الجيش رفض تطبيق أوامر الرئيس، وقد يكون أعلم بذلك قيادة النقابة المركزية"، وهو ما نفاه الاتحاد العام التونسي للشغل لاحقا.

غسان بن خليفة، رئيس تحرير موقع **"انحياز"**، اعتُقل في منزله يوم 6 سبتمبر 2022، مع مصادرة حواسيبه الخاصة وتفتيش منزله. وقد استمر اعتقاله 5 أيام بناء على تعليمات من نيابة القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، قبل إخلاء سبيله يوم 11 سبتمبر 2022.

موقع "وان تي آن" (ONE TN): في 23 فيفري 2023 داهمت مجموعة من أعوان الفرقة الوطنية لمكافحة الإرهاب بالقرجاني مقر الموقع وصادرت معدات العمل واعتقلت كل الموجودين داخله وأحالتهم على التحقيق الذي استمر حتى فجر يوم 24 فيفري 2023. وتعلقت الاستجوابات بالخط التحريري للموقع والصفحات الإلكترونية المنشورة فيه، وهي تخضع لإدارة شركة "إستراتيجي نيوز" صاحبة الموقع. وأخلِيَ سبيل كل الموقوفين (الصحافيين **رجاء غرسه، ومالك الزمال، وعلاء البجاوي، ومدير الموقع أيمن العجمي والفني المنتج غرسه، ومروة السليتي، والإدارية إيمان مفتاح**). وظلت أجهزة الكمبيوتر والهواتف الشخصية لموظفي الموقع مصادرة، لإخضاعها للاختبارات الفنية، استنادا إلى إذن قضائي.

عامر عياد، صحافي ومقدم برنامج "حصاد 24" على قناة "الزيتونة" (القريبة من النهضة)، أصدرت ضدّه المحكمة العسكرية الدائمة في تونس حكما ابتدائيا بالسجن لمدة 4 أشهر بتهمة "التآمر على أمن الدولة الداخلي، والحثّ على التمرّد، ونسبة أمور غير قانونية لموظّف عمومي وثلب رئيس الجمهورية". وتعود وقائع القضية إلى 1 أكتوبر 2022 عندما تلا الصحفي قصيدة للشاعر الفلسطيني أحمد مطر. في 25 نوفمبر 2022، قررت المحكمة العسكرية الدائمة بتونس إخلاء سبيله بعد نحو شهرين من الاعتقال.

نزار بهلول، صحافي، مؤسّس موقع "بزنس نيوز" الإلكتروني ومديره، استنطق يوم 15 نوفمبر 2022 في مقر فرقة مقاومة الإجرام بالقرجاني بناء على شكوى رفعتها ضده وزيرة العدل ليلى جفال، بعد أن نشر الموقع مقالا تحليليا حول تقييم أداء نجلاء بودن خلال 13 شهرا تحت عنوان "نجلاء بودن المرأة اللطيفة ...". وتستند الشكوى إلى الفصل 24 من المرسوم 54 - 2022 الخاص بالجرائم الإلكترونية: "الثلب، وترويج أخبار زائفة، والادعاء بالباطل على موظف عمومي، وإهانة رئيسة الحكومة". وتوضّح الشكوى أن المقال الصحفي "يؤثر على أمن البلاد ويهدف إلى النيل من مؤسسات الدولة."

محمد بوغلاب، صحافي في إذاعة كاب آف آم، أحيل على القضاء بمقتضى المرسوم 54 – 2022 بناء على الشكوى التي رفعها ضده وزير الشؤون الدينية بتهمة "نسبة أمور غير حقيقية لموظف عمومي" على أساس الفصل 24 من المرسوم 54 – 2022. وبعد استجوابه لمدة ساعتين يوم 7 أفريل 2023، قررت النيابة إخلاء سبيله، مع العلم أن حالته الصحية قد تدهورت (بسبب مرض السكري).

منية العرفاوي، صحفية بجريدة الصباح. أحيلت على القضاء بموجب المرسوم 54 – 2022، بسبب نشرها تدوينة على حسابها بموقع فيسبوك تضمنت نقدا لأداء وزارة الشؤون

الدينية في مجال التعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تونس وكذلك بموجب مجلة الاتصالات وقانون العقوبات بخصوص مادة تتعلق بإدارة الوزارة لمناسك العمرة. وخضعت للاستنطاق يوم 24 مارس 2023 بمقر الشرطة العدلية بالقرجاني.

منية العرفاوي ومحمد بوغلاب، أحيلا يوم 12 أفريل 2023، بناء على شكوى قدمها وزير الشؤون الدينية بتهمة "تكوين وفاق إجرامي لإيذاء الناس". وتتعلق الوقائع بمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد الوزير لاستغلاله شخصيا سيارة على ملك الغير محجوزة لدى الجمارك.

إلياس الغربي وهيثم المكي، مثُل الصحافيان في إذاعة موزاييك آف آم، يوم الإثنين 22 ماي 2023، أمام الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني، بناء على شكوى قدمتها نقابة الأمانة العامة لقوات الأمن الداخلي بتهمة "التشهير والنيل من كرامة أعوان قوات الأمن" بخصوص محتوى برنامج "ميدي شو" الذي أذيع يوم 15 ماي 2023.

خليفة قاسمي، مراسل محطة موزاييك آف آم. أصدرت ضده الدائرة الجناحية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، بتاريخ 15 ماي 2023، حكما بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب نشره معلومات عن تفكيك شبكة إرهابية، استنادا إلى مصدر رسمي رفض الكشف عنه.

زياد الهاني، صحافي معلّق في إذاعة إ آف آم، اعتقل يوم 20 جوان 2023 بتهمة السخرية من فصل في القانون الجنائي تناول حالات الإساءة إلى رئيس الدولة، وينص هذا الفصل على عقوبة تصل إلى ثلاث سنوات سجنا لـ" كل من يرتكب أمرا موحشا ضد رئيس الدولة". وأخلي سبيله يوم 22 جوان 2023.

حاصرت الشرطة **مكاتب قناة الجزيرة القطرية** في تونس العاصمة ثم أغلقتها يوم 26 جوان 2021، في اليوم التالي لانقلاب قيس سعيد دون تقديم أي تفسير للصحافيين الذين تطاردهم الشرطة وتمنعهم من التصوير خلال المظاهرات. ويعمل صحفيو القناة منذ ذلك الحين من مقر النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، ولولا مساعدة النقابة لتوقف نشاط القناة.

8.... مظاهر أخرى من التعنيف (بعض الوقائع)

17 سبتمبر 2021: **أروى بركات** الصحافية والناشطة النسوية تتعرض إلى اعتداء بوليسي.

25 سبتمبر 2021: اعتداء الشرطة على الصحافية **خولة بوكريم** خلال مظاهرة في شارع الحبيب بورقيبة.

23 مارس 2022: اقتاد أعوان شرطة بالزي المدني صحافيي منصة نواة **سيف الكوساني وطارق العبيدي** إلى مركز الشرطة. وكان الصحفيان يُغطّيان مظاهرة في إطار حملة "تعلم عوم" في علاقة بوفاة الشاب عمر العبيدي (انظر أدناه، عنف الشرطة). ثم دعيا للمثول أمام المحكمة الابتدائية ببن عوس. واعتقلت الشرطة أيضا عددا من المتظاهرين من بينهم الناشط **أيوب عمارة، ووالد عمر العبيدي**.

14 جانفي 2022: تعرض **ماتيو غالتياي** مراسل صحيفة "ليبيراسيون" الفرنسية والمتعاون مع مجلة "جون أفريك" في تونس لاعتداء بالعنف من الشرطة أثناء تغطيته مظاهرة. وقد أُسقِط على الأرض وركله عدد من أعوان الشرطة بأحذيتهم الثقيلة، وسعيا من الصحفي لحماية نفسه اتخذ وضع الجنين حاميا رأسه بيديه وواضعا حقيبة ظهره أمامه. وقد تجمعت في ذلك اليوم أعداد من المتظاهرين وسط تونس العاصمة بدعوة من عدة تنظيمات سياسية للاحتجاج على استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة منذ يوم 25 جويلية 2021. كانت الإعدادات القمعية كبيرة -خراطيم المياه، أعداد كبيرة من الأعوان على الدراجات النارية، إلخ.– كما كانت التجمعات ممنوعة رسميا في إطار مكافحة جائحة كورونا. وقد شهد هذا اليوم، حسب إحصاء النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تعرض 20 صحافيا للمنع من العمل أو الاعتقال.

9. النقابيون تحت الضغط

أنيس الكعبي، اعتقل يوم 31 جانفي 2023. الكاتب العام للنقابة الخصوصية بالشركة التونسية للطرق السريعة بتهمة دعم إضراب عمال الطرقات السيارة. بعد تقديم شكايتين ضده بتهمة "استغلال موظف عمومي لصفته بهدف إلحاق أضرار بالإدارة والاعتصاب المتقارر عليه بقصد تعطيل خدمة عمومية بالاستعفاء جملة من الخدمة" حسب المادتين 96 و107 من المجلة الجنائية، وصدرت ضده بطاقة إيداع بالسجن بتاريخ 1 فيفري 2023.

حطاب بن عثمان: الكاتب العام للنقابة الأساسية لأعوان وإطارات العدلية. اعتقل يوم 15 فيفري 2022 ثم أخلي سبيله ليُعتقل مرة ثانية يوم 22 فيفري 2023 بتهمة غسيل أموال وإهانة رئيس الجمهورية. وهو رهن الاعتقال بسبب هاتين القضيتين منذ 9 مارس 2023.

وجيه الزايدي الكاتب العام للجامعة العامة للنقل التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، اعتقله فرقة الإجرام والأبحاث التابعة للحرس الوطني ببن عروس يوم 15 فيفري 2023، بناء على شكاوى قدمها وزير النقل بتاريخ 12 أكتوبر 2022، يتهمه فيها بـ"نشر إشاعات كاذبة بهدف الاعتداء على حقوق الغير"، بموجب الفصل 24 من المرسوم 54، استنادا إلى تصريح أدلى

به إلى إذاعة ديوان آف آم، بتاريخ 2 جانفي 2023، يستنكر فيه تلف معدات شركة نقل تونس و يندد بأداء وزارة النقل. ووجهت له يوم 24 فيفري 2023 دعوة للمثول أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس، وفي يوم 17 مارس 2023 أصدرت المحكمة حكمها بعدم سماع الدعوى. لكن في نفس اليوم وبناء على شكاوى أخرى رفعها وزير النقل، أصدرت نفس المحكمة على **وجيه الزايدي** بمعية 14 نقابيا آخر حكما بالسجن لمدة أربعة أشهر بتهمة "عرقلة العمل واقتحام مكتب الوزير وتعطيل مصعد الوزارة"، بمقتضى الفصل 136 من المجلة الجزائية، في سياق الاحتجاجات التي شهدها قطاع النقل.

الناصر بن عمارة، الكاتب العام للنقابة الأساسية لأعوان وزارة الثقافة. بناء على شكوى تقدمت بها وزيرة الثقافة ضده إثر خلاف مع الإدارة حول مسائل شغلية، وُجّهت له تهمة "هضم جانب موظف عمومي". وأصدرت الدائرة الجناحية بالمحكمة الابتدائية بتونس، يوم 15 مارس 2023، حكما يقضي بسجنه لمدّة ثمانية أشهر.

10. قضية أخرى في الاعتداء على أمن الدولة تعرف بقضية البلطي أو قضية الـ «25"

وليد البلطي، اعتقل في نوفمبر 2022. وهو مستشار سابق بديوان وزير الشباب والرياضة في حكومة الترويكا الأولى بعد الثورة. أحيل على أنظار المحكمة العسكرية. يصنف البلطي ضمن العناصر الرئيسية في انقلاب 25 جويلية 2021. كان مقربا من مديرة الديوان الرئاسي السابقة، نادية عكاشة، التي فرّت من تونس وتعيش حاليا خارج أرض الوطن. كان عضوًا في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (الذي أسّسه الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي)، وهو من مؤسسي حزب التيار الديمقراطي بقيادة محمد عبو، وطُرد منه سنة 2014. منذ انتخاب قيس سعيد دخل قصر قرطاج دون أن يظهر اسمه في أي هيكل تنظيمي ولم يعيّن في أية وظيفة رسمية. وتتعلق بالبلطي قضية مزدوجة مرتبطة إحداهما بشركة الرهان الرياضي التي أسسها ثم اضطر إلى حلّها بعد عدة أشهر من النشاط، نظرا لأن القانون التونسي منح الشركة العمومية "بروموسبور" احتكار الرهان الرياضي في تونس. أمّا القضية الثانية التي يُحاكم من أجلها بتهمة "تكوين وفاق قصد الاعتداء على الناس والتآمر على أمن الدولة والتّخابر مع أعوان قوى أجنبية بهدف الإساءة دبلوماسيا إلى تونس، والإساءة إلى رئيس الجمهورية، والتزوير وإمساك وثائق مزورة". وكشف فحص هاتفه المحمول عن إجرائه اتصالات وتبادل وثائق عبر واتساب مع العديد من الشخصيات مثل المحامية والمعلقة الإعلامية الموالية لقيس سعيّد **مايا القصوري**، والفنانة **سوسن معالج**،

إضافة إلى مسؤول محلي فرنسي سابق، هو جان **بيير مانجيابان**، الرئيس المدير العام لشركة استثمار ونهوض بالسياحة.

كما ذُكر في هذه القضية وأبقي عليهم في حالة سراح

حكيم بن حمودة، وزير المالية الأسبق. استُجوب بتاريخ 25 نوفمبر 2022، ومثل أمام قاضي التحقيق، ومُنع من السفر من 26 نوفمبر 2022 إلى 5 جوان 2023 تاريخ رفع حظر السفر.

فاضل عبد الكافي وزير المالية الأسبق ورئيس حزب آفاق تونس المعارض. ظل ممنوعا من السفر منذ 25 نوفمبر 2022 حتى موفى شهر ماي 2023 تاريخ رفع الحظر.

توفيق بوعون شرطي و**ريم العطوشي** صحفية، و**أماني العياري**، و**نادية عكاشة** المديرة السابقة لديوان رئيس الجمهورية قيس سعيد، و**شهرزاد عكاشة**، صحفية.

11. ما يعرف بـ"قضية المطار"

إثر صدام بين أعوان الأمن ونواب من كتلة *ائتلاف الكرامة* كانوا يريدون تمكين امرأة ممنوعة من السفر ومشمولة بآلية آس 17 (انظر أدناه) من امتطاء الطائرة، أحيلوا على المحكمة العسكرية، بتهمة "الإخلال بالنظام العام وتهديد أمن الدولة وإهانة ممثلي الدولة ومنعهم من ممارسة مهامهم"، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن ومنعوا جميعًا من السفر.

في إطار "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب"، طبقت السلطات التونسية منذ عام 2013 مجموعة من إجراءات مراقبة الحدود، المعروفة بآلية آس 17 (ملف أنشأته الشرطة)، تهدف إلى مراقبة تحركات الأشخاص الذين تشتبه في ارتباطهم بـ "جماعات جهادية". وقد استُغلت الآلية آ17 ، في الواقع، لمنع آلاف الشباب ورجال الأعمال والعديد من الشخصيات السياسية من مغادرة البلاد.

راشد الخياري، نائب سابق، اعتقل النائب السابق *لائتلاف الكرامة* يوم 3 أوت 2022 وحكم عليه بالسجن لمدة 3 أشهر بسبب تصريحاته المتعلقة بتمويل حملة قيس سعيد. ووجّهت له تهمة النّيل من معنويات الجيش الوطني، والتآمر على أمن الدولة الداخلي، والتخابر مع جهات خارجية للإضرار بمصالح الدولة.

سيف الدين مخلوف، اعتقل يوم 21 جانفي 2023. المحامي والنائب السابق *لائتلاف الكرامة*، أصدرت ضده المحكمة العسكرية يوم 17 جوان 2022 حكما بالسجن لمدة عام

بالإضافة إلى منعه من ممارسة مهنة المحاماة لمدة خمس سنوات. أُخلِي سبيله يوم 27 أفريل 2023.

ماهر زيد، اعتقل يوم 30 جوان 2021. الصحافي والنائب السابق *لائتلاف الكرامة*، حكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن لمدة خمسة أشهر مع النفاذ.

نضال السعودي نائب سابق صدر ضده حكم بـالسجن مع النّفاذ لمدة 5 أشهر.

محمد العفّاس، نائب سابق، اعتقل في سبتمبر 2022، وأصدرت ضده المحكمة العسكرية حكما بالسجن مع النفاذ لمدة ثلاثة أشهر.

لطفي الماجري صدر ضدّه حُكم بالسجن لمدة 3 أشهر مع وقف التنفيذ لتوثيقه بالصورة مشاجرة مع الشرطة.

12. قضية 18 جويلية 2022

مهدي الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. أحيل على القضاء بمعية العديد من النشطاء بتهمة "التحريض على العصيان والاعتداء على موظف عمومي". وقد فُتح محضر بحث ضدهم لمشاركتهم في مظاهرة، يوم 18 جويلية 2022، ضد الاستفتاء المقرر إجراؤه يوم 25 من نفس الشهر. وأُبقي في حالة سراح كل من **وائل نوار، أسرار بن جويرة، نورس دوزي، خليل الزغيدي.**

سيف العيادي، ناشط مثلي، ممنوع من السفر. اعتقل يوم 20 أكتوبر 2022 بعد أدائه زيارة إلى أسرة **مالك سليم** ضحية العنف البوليسي. وقضّى 24 ساعة رهن الإيقاف وفتح ضده بحث تحقيقي في المحكمة الابتدائية بأريانة. ووُجّهت إليه تُهم "تعطيل حركة المرور وتكوين وفاق إجرامي."

13. ارتكاب فعل موحش ضد رئيس الجمهورية، وفساد مالي، وغسيل أموال، ونشر أخبار كاذبة: خليط من الاتهامات وتصفية حسابات.

سليم الجبالي، مدوّن، اعتقل ومثُل أمام النيابة العسكرية في 31 ماي 2021، ثمّ أبقي في حالة سراح حتى موعد المحاكمة. صدر ضده بتاريخ 13 أكتوبر 2021 حكم بالسجن لمدة

عام مع التنفيذ بتهمة الإساءة إلى الرئيس والاعتداء على كرامة الجيش". تم حطت محكمة الاستئناف من العقوبة، بتاريخ 12 نوفمبر 2021، إلى 6 أشهر سجنا نافذة.

ياسين العياري النائب السابق، أحيل على القضاء العسكري لانتقاده الجيش في منشوراته على فيسبوك. حكم عليه بشهرين سجنا وأودع يوم 28 جويلية 2021 في سجن المرناقية. حوكم في قضية ثانية بتهمة الإساءة إلى الجيش والرئيس لاتهامه قيس سعيد بتدبير "انقلاب عسكري". أخلي سبيله يوم 27 أكتوبر 2021. ولا تزال تلاحقه قضية ثالثة بتهمة "الإضرار بمعنويات الجيش والإساءة إلى رئيس الدولة". صدر ضده حكم غيابيً، في 18 فيفري 2022، يقضي بسجنه 10 أشهر نافذة.

رياض لموخّر، وزير الشؤون المحلية والبيئة الأسبق (من 27 أوت 2016 إلى 14 نوفمبر 2018) والكاتب العام الأسبق للحكومة (من 19 نوفمبر 2018 إلى 12 أكتوبر 2019). اعتقل يوم 28 فيفري 2023 بتهمة الفساد المالي وأودع السجن. رُفض طلب السراح بتاريخ 16 جوان 2023. وكان قبل اعتقاله رهن الإقامة الجبرية ممنوعا من استئناف عمله كطبيب منذ صيف 2022.

فتحي البلدي، اعتقل في 22 سبتمبر 2022. داهم أعوان شرطة بالزي مدنية منزله وفتشوه وضايقوا زوجته ووالده. هو موظف حكومي وكان مكلفا بمهمة بديوان وزير الداخلية، علي العريض. وفي ديسمبر 2021، أحيل على التقاعد الوجوبي مع موظفين آخرين في وزارة الداخلية.

أمل المؤدب: اعتقلت في 7 مارس 2023 وأودعت السجن. وهي عضوة سابقة في مجلس نواب الشعب في عام 2022، متهمة بالاتجار في شهادة الإقامة.

سهام بن سدرين، الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة، وُجّهت لها تهمة "تزوير تقرير هيئة الحقيقة والكرامة"، و"الحصول على امتيازات غير مبرّرة" و"التسبب في أضرار للدولة". وهي ممنوعة من السفر منذ 7 مارس 2023.

نبيل بفون، الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ممنوع من السفر منذ 4 فيفري 2023.

عادل العلمي، داعية مثير للجدل، اعتقل، يوم 23 ديسمبر 2022، بتهمة الإساءة إلى رئيس الجمهورية ثم أُخلي سبيله بعد بضع ساعات.

سامي بن سلامة عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأولى لسنة 2011، ثم الهيئة الانتخابية التي أنشأها قيس سعيد سنة 2022. وقد رفع ضده رئيس الهيئة فاروق

بوعسكر عدة شكاوى، استنادا إلى المرسوم 54 – 2022، بسبب مقالاته ومواقفه النقدية، لاسيما على فيسبوك. يصرّ سامي بن سلامة على حقه في التعبير عن رأيه بحرية، لاسيما فيما يتعلق بالمخالفات والانتهاكات وأوجه القصور التي يرتكبها رئيس الهيئة الانتخابية. وقد تشبث، عند استنطاقه لدى الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني، بالحصانة القضائية رغم قرار مجلس الهيئة الانتخابية بإنهاء ولايته، حيث لم يُقله رئيس الجمهورية الذي عيّنه.

زكي الرحموني، عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأول لسنة 2011، استنطق لدى فرقة الحرس الوطني بسليانة، يوم 28 أفريل 2023، في إطار تفويض قضائي من حاكم التحقيق بالمحكمة الابتدائية، بناء على شكوى من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في علاقة بثلاثة منشورات على حسابه بفيسبوك، اعتبرتها تشهيرية، وتندرج تحت الفصل 24 من المرسوم رقم 54 - 2022. ولا يتجاوز محتوى أحد هذه المنشورات كلمة واحدة وتاريخين اثنين، ويعود تاريخه إلى شهر جويلية 2022. ومع ذلك، تشير الشكوى إلى أنّ النشر كان في أكتوبر، وهي خدعة بلا شك، لتبرير اللجوء إلى المرسوم 54 الصادر في شهر سبتمبر.

آمال العلوي، رئيسة بلدية مدينة طبرقة، وجّهت إليها تهمة بالفساد المالي واعتقلت في 9 أوت 2023. وأُخلي سبيلها بعد حملة تضامن وطنية ودولية. وكانت آمال انتخبت رئيسة لبلدية طبرقة في ماي 2022. وقد اكتسبت شهرة لمّا حاول شاب سلفي استبدال العلم الوطني التونسي بعلم "السلفية الجهادية" في جامعة منوبة، وتصدّت له طالبتان هما خولة الراشدي وآمال العلوي. اللتين استقبلهما رئيس الجمهورية في قصر قرطاج وكرّمهما إثر ذلك.

محمد الزنطور (رهن الاعتقال)، اعتقلته في منزله بتاريخ 26 أفريل 2023 مجموعة من أعوان فرقة مكافحة الإرهاب. وهو مصور وناشط سياسي في جبهة الإنقاذ، وجه إليه وكيل الجمهورية بمحكمة سوسة الابتدائية، يوم 27 أفريل 2023، تهمة "نشر أخبار كاذبة بهدف تشويه سمعة رئيس الدولة" بمقتضى الفصل 24 من المرسوم 54، وذلك استنادا إلى منشورات على فيسبوك أدان فيها تصعيد انتهاكات حرية التعبير والتظاهر وعبر عن تضامنه مع المعارضة. وقرر وكيل الجمهورية إبقاءه رهن الإيقاف حتى مثوله أمام قاضي التحقيق يوم 29 أفريل 2023. ثمّ قرر حاكم التحقيق مواصلة إيقافه وإحالة القضية على دائرة الاتهام بمحكمة سوسة الابتدائية التي أذنت، يوم 6 جوان 2023، بتمديد حبسه على ذمة التحقيق.

وليد اللوز، صاحب مؤسسة لبيع القهوة، اعتقل في 26 فيفري 2023 بتهمة التآمر على أمن الدولة وغسيل الأموال والاستيراد دون تصريح.

رمضان سويد، مدير عام سابق للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية، اعتقل يوم 2 مارس 2023 بشبهة فساد متعلق بعقد عمومي بقيمة مليون دينار يعود تاريخه إلى سنة 2017.

الصّحبي العامري، مدوّن شارك في حملة مساندة لقيس سعيد، اعتقل في 8 مارس 2023، ثم أُخْلِي سبيله قبل أن يُعتقل مجدّدا يوم 31 مارس، للاشتباه في كشفه هوية "عون سري" خلال شريط وثائقي لقناة الجزيرة. وأحيل على القضاء بتهمة "الإضرار بالغير على شبكات التواصل الاجتماعي".

مصباح كردمين، والي قابس (جنوب البلاد)، أُقيل يوم 30 مارس 2023. شارك بنشاط في حملة قيس سعيد. بعد إبقائه أول الأمر في حالة سراح، أثناء فتح تحقيق في شأنه بتهمة الفساد عقب إقالته، صدرت بحقه مذكرة إيقاف، يوم 6 أفريل 2023، بتهمة "استمرار موظف عمومي في ممارسة مهامه بعد إبلاغه رسميًا قرار عزله". حُكم عليه يوم 13 أفريل 2023 بـثلاثة أشهر سجنا بتهمة منح تصاريح لسيارات الأجرة الفردية، ومنح تصاريح بيع العلف، والاشتباه في تصريحات كاذبة عن حادث سير ارتكبه ابنه بسيارته الوظيفية.

محمد ريان الحمزاوي، رئيس بلدية الزهراء السابق، اعتُقل يوم 29 ماي 2023 بتهمة صلات مفترضة مع نادية عكاشة رئيسة ديوان قيس سعيد السابقة.

مهدي بن غربية، رجل أعمال ونائب سابق ووزير أسبق مكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان (27 أوت 2016-14 جويلية 2018) وسجين سياسي سابق في عهد بن علي. وُضع رهن الإيقاف التحفظي يوم 20 أكتوبر 2021. أصدر وكيل الجمهورية بسوسة أمرا باعتقاله وفتح تحقيقا ضده في علاقة بسير شركات خدمات يملك فيها غالبية الأسهم ولكنه لا يتحمل أية مسؤولية في إدارتها. ويتعلّق الأمر بتهم غسل الأموال والتزوير وشبهة الفوترة المزدوجة التي لم يكن هو صاحبها؛ ولم تصدر أية شكوى ضده عن أية ضحية ولا يتضمّن الملفّ أية إشارة إلى إساءة استخدام للملكية العامة أو تضارب في المصالح. وتعرض السيد بن غربية، قبل بضعة أسابيع من اعتقاله، لحملة تشهير واتهام بالفساد شنتها صفحات تدعم قيس سعيد على مواقع التواصل الاجتماعي. وحاول أحد المشرفين على هذه الصفحات الفايسبوكية ابتزازه طالبا تسليمه 50 ألف دينار مقابل إيقاف الحملة (وهذا موثق في تسجيل محادثة هاتفية). وبعد شهرين، قرر قاضي التحقيق حفظ القضية إلا أن وكيل الجمهورية استأنف الحكم وظل السيد بالغربية في السجن. وفتحت التفقدية العامة للوزارة تحقيقا ضد قاضي التحقيق الذي أمر بحفظ القضية وإنهاء الأبحاث يوم 18 فيفري 2022 استنادا إلى شكوى رفعتها جمعية في سوسة أعادت حرفيًّا ما سبق أن نشره المبتز على صفحة الفيسبوك. وبعد استجوابه بتاريخ 12 أفريل 2022، أقاله قيس سعيد يوم 1 جوان 2022 مع 56 قاضيا آخر. أما السيد **سفيان بو هاشم**، المعتقل هو الآخر، وهو

أحد مديري الشركات التي يملك السيد بن غربية أكبر نسبة في رأس مالها، فهو المتهم الرئيسي في قضية الفساد بينما يعد السيد بن غربية شريكا له.

عبد اللطيف العلوي، نائب سابق من ائتلاف الكرامة، اعتقل، يوم 3 أكتوبر 2021، من منزله، عقب ادلائه بتصريح إلى قناة تلفزية، يوم 1 أكتوبر 2021، وصف فيه ما حدث يوم 25 جويلية بالانقلاب. أحيل على أنظار المحكمة العسكرية التي أصدرت عليه حكما بثلاثة أشهر سجنا. وبعد تقدمه بطلب استئناف لم يدخل السجن.

عامر عياد، منشط تلفزي قريب من ائتلاف الكرامة، اعتقل من منزله يوم 3 أكتوبر 2021، وُضع رهن الإيقاف التحفظي وأصدرت ضده المحكمة العسكرية في أفريل 2022 حكما بالسجن لمدة 4 أشهر بتهمة "النيل من معنويات الجيش". تقدم بطلب استئناف ولم يُسجن.

سيف الدين مخلوف نائب سابق عن ائتلاف الكرامة. أصدرت المحكمة العسكرية ضده حكما بالسجن لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ مع منعه من مزاولة مهنة المحاماة لمدة 5 سنوات، بتهمة ازدراء القضاء. وقد يكون أهان قاضي التحقيق العسكري وهدده في أروقة المحكمة. كما أدين وأودع السجن في قضية أخرى (تعرف بقضية المطار) بتاريخ 21 جانفي 2023، قبل إخلاء سبيله يوم 27 أفريل 2023.

راشد الخياري، نائب سابق عن ائتلاف الكرامة، اعتقل يوم 3 أوت 2022 بينما كان في حالة فرار (صدرت بحقه مذكرة توقيف وجلب بتاريخ 22 أفريل 2021). وقد أحيل على العدالة بسبب اتهامه قيس سعيد بـ "الخيانة العظمى والفساد والخضوع لدول أجنبية" (الولايات المتحدة، فرنسا، إيران)، كما وجهت له تهمة تقويض الروح المعنوية للجيش، وانتقاد القيادة العسكرية أو المسؤولين العسكريين والنيل من كرامتهم، والتواطؤ في أعمال تهدف إلى النيل من معنويات الجيش أو الأمة، والتآمر على الأمن الداخلي للدولة. وصدر ضده يوم 15 نوفمبر 2022 حكم بالسجن لمدة 3 أشهر، وقد قضى فترة العقوبة ولكنه لا يزال قيد الاعتقال في انتظار محاكمته في قضايا أخرى.

عصام البرقوقي، النائب المستقل السابق، صدر ضده حكم غيابي عن المحكمة العسكرية في مارس 2022 يقضي بسجنه 10 أشهر لاتهامه قيس سعيد بالخيانة العظمى ودعوة الجيش وقوات الأمن لاعتقاله. وتتعلق الوقائع موضوع الإدانة بتصريحات أدلى بها في جانفي 2022. وهو يؤكد أنه لم يتلق أي إشعار أو استدعاء للمثول أمام المحكمة. وهو حاليا في حالة سراح.

أمينة منصور، مدوّنة وناشطة، أصدرت ضدها المحكمة العسكرية حكما بالسجن لمدة 6 أشهر، في ماي 2022، بتهمة التشهير. وكانت انتقدت قيس سعيد على صفحتها في فيسبوك سنة 2021. وأثار اعتقالها موجة من التّعاطف. وظلت خارج السجن.

عبد الكريم سليمان، قيادي في حركة النهضة، اعتُقل يوم 31 ديسمبر 2022 في إطار تحقيق أجرته الفرقة الاقتصادية والمالية، متهمًا بالتستر عن "عشرات المليارات" التي حصلت عليها الحركة بطريقة غير مشروعة بتوخي إجراءات مالية معقدة. وقد يكون على علاقة بعدة ملفات أخرى: قضية "إنستالينغو" وقضية جمعية "نماء" وملف "تسفير شبان جهاديين تونسيين إلى مناطق التوتر".

هشام المشّيشي، رئيس حكومة سابق (من 2 سبتمبر 2020 إلى 25 جويلية 2021)، أحيل على القضاء في قضية "إنستالينغو" بتهمة التآمر على أمن الدولة، في حين حُفظت هذه الشكوى في شأن عدد من الأشخاص بما في ذلك شذى الحاج مبارك.

14. العنف البوليسي

لا يزال إفلات قوات الأمن من العقاب مستمرا. بينما قد يؤدي العنف الجسدي والمعنوي والجنسي إلى الموت في بعض الحالات. المطاردة البوليسية على الطرق السيارة، وسوء المعاملة والتعذيب في مراكز الإيقاف، واللجوء المفرط إلى استعمال القوة لتفريق المظاهرات وتأمين ملاعب كرة القدم، أو عمليات التفتيش المتعلقة بقضايا الحق العام... كثيرة هي الممارسات التي تستهدف المئات من المواطنين وتؤدي أحيانا حتى إلى وفاتهم (أحصى موقع إنكيفادا 28 حالة وفاة منذ سنة 2011، أنظر:

Tué·es par la police depuis 2011 : les violences policières en chiffres – *Inkyfada*).

لقد رفعت مئات الشكاوى ضد الشرطة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة والتعذيب. ولكن دون نتيجة. هذه الحصانة تدعمها النقابات الأمنية، التي تستخدم كل وسائل الضغط، بما في ذلك الوسائل غير القانونية، للتدخل في الإجراءات القانونية التي تتعلق بأعوان أمن متهمين بارتكاب انتهاكات أو الاستعمال المفرط للقوة.

وفيما يلي بعض الوقائع المختارة منذ 25 جويلية 2021.

- **أحمد المهيري**، صديق نجل **خيام التركي**، اعتقل يوم 11 فيفري 2023، وبعد إخضاعه لاستجواب مرهق، أخلي سبيله ليلة 12 فيفري 2023 وسط الطريق السيارة. ولم يسترجع وثائق هويته إلا في بداية ماي 2023. **أحمد دولة**، تاجر مقيم في الخارج، وُجّهت له تهمة التآمر على أمن الدولة بعد العثور على سيارة أمام منزل خيام التركي تحمل اسمه كان باعها سابقا.

"تعلم عوم"

- **عمر العبيدي**، شاب يبلغ من العمر 18 عامًا، توفي يوم 31 مارس 2018. خلال فراره من ملاحقة الشرطة، بعد مغادرة الملعب، ألقى بنفسه في وادي مليان برادس (إحدى ضواحي تونس العاصمة) وغرق لأنه لم يكن يحسن السباحة. لُقّبَ بـ "شهيد الملاعب" واكتسبت قضيته بعدا رمزيا لدى الشباب وخاصة لدى أنصار فرق كرة القدم الذين تطلق عليهم تسمية الـ"أولترا ". ويحاكم 14 شرطيا بتهمة " القتل عن غير قصد الواقع أو المتسبب عن قصور أو عدم احتياط أو إهمال أو عدم تنبّه أو عدم مراعاة القوانين" طبقا لأحكام الفصل 217 من المجلة الجزائية و"عدم مساعدة شخص في خطر". يمثل المتهمون أمام المحكمة الابتدائية بن عروس، وهي فرصة لمجموعات من أنصار الفرق الرياضية ومنظمات المجتمع المدني لمواصلة حملة **"تعلم عوم"** وتوسيعها في كل جلسة تعقدها المحكمة، من أجل المطالبة بالحقيقة ووضع حدّ لإفلات قوات الأمن من العقاب (بتنظيم مظاهرات أمام المحكمة الابتدائية بن عروس، ورفع لافتات للمطالبة بتحقيق العدالة خلال المباريات الرياضية...). وتتجاوز الحملة أنصار النادي الإفريقي في العاصمة الذي ينتمي إليه عمر لتشمل مجموعات من مشجعي الفرق الرياضية المختلفة. وفي الطرف المقابل، اختارت قوات الأمن التصعيد: وأصبح عمر رمزًا للشباب الذين يواجهون العنف البوليسي ويكافحون ضدّ الإفلات من العقاب.

وفيما يلي بعض الأحداث التي جرت مؤخرا:

- 23 مارس 2022: اعتقال أعضاء من مجموعة "تعلم عوم" مثل **أيوب عمارة** وكذلك **والد عمر العبيدي** خلال تجمّع انتظم في مكان الحادث الذي أدى إلى وفاة الشاب عمر غرقا. واعتقل صحافيان من موقع *نواة*.

- 19 أفريل 2022: اعتقال 14 من أحبّاء النادي الأفريقي، في سياق رد فعل انتقامي عقب مظاهرات دعم أسرة الضحية خلال جلسة المحكمة يوم 31 مارس 2022.

- 13 سبتمبر 2022: استدعاء **محمد غسان البوغديري** الناشط ضمن جماعة "تعلم عوم" في باجة.

- خلال عطلة نهاية الأسبوع يومي 14 و15 ماي 2022، اعتقل ثلاثة شبان بجهة قابس، لإنجازهم رسم غرافيتي يُجسّد عمر العبيدي وتعبيرهم سلميا عن تضامنهم مع أسرة الضحية.

- 19 أكتوبر 2022: اعتقل أعوان أمن بالزي المدني **سيف العيادي** عضو الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فرع باردو، وعضو جمعية دمج وعضو مجموعة "تعلم عوم". وكان ذلك أثناء حضوره ندوة في إطار حملة "تعلم عوم". (إحياء لذكرى عمر العبيدي). نُقل إلى مركز الشرطة بحيّ التضامن (قرب العاصمة)، ووجّهت له تهمة "تكوين وفاق إجرامي بهدف الاعتداء على الناس والممتلكات العامة والخاصة". وقد يكون استجوب أيضًا حول أنشطته في جنيف (شارك في جنيف في الاستعراض الدوري الشامل حول تونس). وهو لا يزال، رغم إخلاء سبيله يوم 23 أكتوبر، بحسب محاميه، عرضة لتتبّعات قانونية كما لا يزال ممنوعا من السفر.

- وبعد أربع سنوات أصدرت المحكمة الابتدائية ببن عروس، بتاريخ 3 نوفمبر 2022، حكما على أعوان الأمن الأربعة عشر بالسجن لمدة عامين من أجل "القتل عن غير قصد"، فاستأنفوا الحكم.

• "مانيش مصب"

افتُتح مصب القنّة في عقارب (على بعد 20 كيلومترا جنوبي مدينة صفاقس ثاني أكبر مدن البلاد) سنة 2008 ووضع تحت تصرف الشركة التونسية الإيطالية "إكوتي" (ECOTI) وحُدّدت فترة استغلاله بخمس سنوات. يقع المصب على مسافة كيلومترين من المدينة وحدث فيه تجاوز خطير للانبعاثات الملوثة من ثاني أكسيد الكربون وكبريت الهيدروجين (CO_2 - H_2S) عمّت أنحاء المنطقة. وتحيط بالتصرف في المصب شبهات فساد، لاسيما مع فضيحة النفايات المستوردة من إيطاليا. لكن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات كانت تُزمع تمديد الاستغلال حتى نهاية سنة2022، مما أثار غضب السكان والتعبئة الواسعة تحت شعار عظيم الدلالة هو "مانيش مصب". أدى الحكم القضائي الصادر سنة 2019 والقاضي بإغلاق المصب ابتداء من 27 سبتمبر 2021 إلى أزمة نفايات غير مسبوقة في صفاقس. وكانت

وزارة البيئة قد أعلنت، يوم 8 نوفمبر 2021، استئناف النشاط في المصب، مما تسبب في اندلاع مظاهرات قمعتها الشرطة بعنف، باللجوء إلى الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع مما قد يكون تسبّب في **وفاة عبد الرزاق الأشهب** أحد المتظاهرين. وأحيل عدد من قادة الحركة، من بينهم **شكري البحري، وسامي البحري، وثامر بن خالد،** على القضاء بتهمة "عرقلة حرية العمل". وصدرت، يوم 12 جوان 2023، أحكام بالسجن تراوحت بين 8 أشهر وسنتين ضد أكثر من 30 ناشطًا في حركة مكافحة التلوث.

15. النشطاء مُستهدَفون للانتقام البوليسي

17 نوفمبر 2021: توقيف **مروان الهويدي** الناشط من أجل حق الوصول إلى المياه.

21 ديسمبر 2021: محاكمة الناشطة **مريم بريبري** التي انتقدت الشرطة. الحكم: 4 أشهر سجنا وغرامة مالية بـ 500 دينار. المشتكي: نقابة قوات الأمن.

14 جانفي 2022: اعتقال الناشط والباحث القانوني **مهدي علوش،** واعتداء عليه بالعنف الجسدي واللفظي ومصادرة هاتفه.

4 فيفر ي2022: صدور حكم على **حمزة النصري** الناشط في مجال مجتمع الميم بالسجن لمدة 3 أشهر.

24 ماي 2022: استدعاء **أيمن الكيلاني، وحسام بوقرّاص** للحضور لدى الشرطة بسبب مساندتهما **للمائتي** عامل الذين طردوا من العمل بمصنع في زغوان.

6 سبتمبر 2022: اعتقال **غسان بن خليفة** المعارض والصحافي **منسق** تحرير موقع "انحياز" الداعم للنضالات الاجتماعية.

28 أكتوبر 2022: اعتقال **أحمد بهاء الدين حمادة** المدوِّن والطالب بكلية العلوم القانونية وتفتيش منزله ومصادرة هاتفه وحاسوبه المحمول. وهو باعث صفحة "حي التضامن" الإلكترونية التي توثق مطالب سكان الحي. أطلق ضده وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس تتبّعات جنائية على أساس احتمال ارتكاب جريمة "ترويج إشاعات كاذبة بهدف بث الرعب بين السكان" طبقًا للفصل 24 من المرسوم 54، و"المشاركة أو التعاون مع عصابة كُوّنت بهدف الاعتداء أو أذيّة الأشخاص أو الأماكن " على معنى الفصلين 131 و132 من المجلة الجزائية التونسية. وكان **أحمد حمادة** قد نشر أخبارا عن المظاهرات الاجتماعية في حيّ التضامن، في إقليم تونس الكبرى، التي انطلقت في أوائل أكتوبر 2022، على صفحة فيسبوك أنشأها للتنديد بعنف الشرطة وعجز السلطات في معالجة الأسباب التي أدت إلى

الاحتجاجات الاجتماعية. وانتهى إيقافه لدى الشرطة يوم 1 نوفمبر 2022. ولكنه لم يسترجع هاتفه وحاسوبه المحمول.

في 4 جانفي 2023، أعلن وكيل الجمهورية بمحكمة القصرين الابتدائية أن مكتبه أمر باعتقال الناشط حمزة العبيدي، بموجب الفصل 24 من المرسوم 54، لنشره تدوينة على فيسبوك يُفترض أنه حرّض فيها المواطنين على التظاهر. معلنا أن "الثورة جارية". يوم 5 جانفي 2023، وقررت النيابة إسقاط الدعوى ضد حمزة العبيدي وإخلاء سبيله.

شهدت بن عروس، يوم 21 فيفري 2023، مظاهرة مساندة **لوائل نوار**، الناشط السياسي وعضو جماعة "قاوم"، الذي مثُل أمام الفرقة الثانية لمقاومة الإجرام التابعة للحرس الوطني يبن عروس دون علم بالتهم الموجهة إليه.

10 ماي 2023: صدر حكم بالسجن لمدة سنة على **4 شبان** من جمعية **"جيل ضد التهميش"** بالكبارية.

16 ماي 2023: اعتقال ثلاثة طلاب بسبب ترويجهم أغنية تنتقد الشرطة.

16. احتجاجات المواطنين

يُوثّق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ عدة سنوات الحركات الاجتماعية في تونس. ولا يتعرّض هذا التقرير إلا إلى عدد محدود من التحرّكات التي ووجهت باستخدام القوة المفرطة.

1 سبتمبر 2021: **قمعت الشرطة بعنف تجمّعا للمواطنين** الذين تظاهروا أمام المسرح البلدي بتونس العاصمة للمطالبة بكشف الحقيقة بشأن الاغتيالات السياسية لشكري بلعيد ومحمد البراهمي عام 2013. ووقعت اشتباكات لمّا حاول أعوان الأمن تفريق بضع عشرات من الشباب أمام المسرح. فأصيب متظاهرون بجروح وتعرّض الصحافيون إلى المنع من العمل.

3 أكتوبر 2022: **هاجمت الشرطة عاملات فلاحيات** قدمن من جبنيانة وسيدي بوزيد والقيروان إلى تونس العاصمة ليتظاهرن. وكانت العاملات يندّدن بظروف العمل القاسية والتهميش الاقتصادي الذي يعانينه. وتعرضت العاملات لسوء المعاملة، ومُنع بعضهن من الوصول إلى شارع بورقيبة. وفي آخر المطاف، مُنعن جميعًا من التظاهر أمام وزارة الشؤون الاجتماعية. وندد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بيان صحفي "بالعنف النفسي والمعنوي الذي استهدف هؤلاء العاملات".

تعرّض سكان جرجيس، الذين تظاهروا يوم 19 نوفمبر 2022، إلى **قمع عنيف.** كانوا يطالبون السلطات بتحمل مسؤوليتها تجاه عائلات المفقودين في البحر. وكان سكان جرجيس يحتجون على مدى عدة أسابيع، بعد أن غرق قارب في الليلة الفاصلة بين يومي 20 و21 سبتمبر 2022 وظل 18 مهاجرًا من المنطقة في عِداد المفقودين. ويتهم المحتجون الدولة والسلطات الجهوية بالتقاعس والتقصير في البحث عن الجثث. ومما زاد غضبهم دفن السلطات أربعة مهاجرين تونسيين خطأ في مقبرة خاصة (حديقة إفريقيا) مخصصة للمهاجرين أصيلي جنوب الصحراء، دون إبلاغهم. وفي يوم 17 ماي 2023، دُعي 18 شاباً من جرجيس للتحقيق.

4 جانفي2023: صدور **حكم غيابي بالسجن مع النفاذ لمدة 4 أشهر على تسع عاملات حضائر** لمشاركتهن في حركة احتجاج اجتماعي بالصخيرة بتهمة "تعطيل حرية الشغل" على خلفية أحداث تعود إلى سنة 2020، عندما تظاهرن أمام المعتمدية للمطالبة بتسوية أوضاعهن. ووقّعن التزاما بعدم العودة للاحتجاج، لكنهن فوجئن بنشر قضية غيابية ضدّهن.

9 فيفري 2023: **تجمّع عمال "الحضائر العمومية"** أمام قصر الحكومة بالقصبة للمطالبة بوضع قانون أساسي يقطع مع حالة الهشاشة. وتعرّض المشاركون في الحراك، حسب التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية، إلى **"اعتقالات عشوائية وعنف لفظي وجسدي"**. كما **تعرّض المعتقلون إلى العنف** وصودرت هواتفهم المحمولة وانتُهكت معطياتهم الشخصية.

8 مارس 2023: **احتج أهالي البحيرين، معتمدية برقو** (ولاية سليانة شمال تونس) **على إنشاء وحدة لإنتاج المياه** اعتبروها تهديدا مباشرا لحقهم في الماء: وأحيل 17 شخصا بينهم 4 في حالة إيقاف **(بلحسن البرقاوي، سليم البرقاوي، توفيق نقاطي، هشيم الزين)** على أنظار القضاء بتهمة الانضمام إلى ''جمع من شأنه الإخلال بالراحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة أو التعرّض لتنفيذ قانون أو جبر أو حكم".

9 أفريل 2023: **اعتداء ميليشيات موالية لقيس سعيد** على اعتصام جرحى الثورة أمام المسرح البلدي بتونس العاصمة.

11 أفريل 2023: **اعتداء بوليسي على أحباء "النادي الإفريقي"** لكرة القدم خلال اجتماعهم في قاعة القرجاني الرياضية، واعتقال العشرات منهم.

عنف بوليسي في الملاعب: 12 جانفي 2023: اعتقالات في ملعب رادس. **الشرطة تستعمل الكلاب وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق الجماهير الرياضية.**

29 و30 أفريل 2023: **اعتقالات جماعية وإصابة العديد بجروح**. خلال مباراة الترجي الرياضي التونسي وشبيبة القبائل، حاول المشجعون دخول المعشب **فاعترضهم أعوان الشرطة بالهراوات وقنابل الغاز المسيل للدموع.** وبعد الحادث، ألقت الشرطة القبض على 31 شخصًا بتهمة "تكوين وفاق قصد الاعتداء على الأملاك والأشخاص".

12 ماي 2023: استدعاء ستة شبان من قرية "البترية" بجبنيانة (قرب صفاقس) إلى مركز الشرطة إثر احتجاجهم ضد شبكات المهربين.

18 ماي 2023: **صدور حكم بالسجن على 23 شابًا من أم العرايس** (منطقة الحوض المنجمي بقفصة) لمدة عام إثر اعتصام في مواقع إنتاج شركة فسفاط قفصة.

31 ماي 2023: **مكرم الزرمديني ضحية عنف بوليسي خطير**: حدثت المأساة أمام المعهد الثانوي ابن رشق بالقيروان لما حاول مكرم الزرمديني، البالغ من العمر 16 سنة، تصوير اعتقال تلميذ، فعمد شرطي بالزي المدني إلى انتزاع هاتفه الجوال واعتدى عليه بالضرب إلى حدّ أفقده إحدى عينيه. ثم اعتقله. وبعد أن فحص قاضي التحقيق مقاطع الفيديو التي توثّق الاعتداء وسماع الشهود قرر إصدار مذكرة إيقاف (ضد التلميذ). وكان عون الأمن يرتدي زيا مدنيا، ولا وجود لما يشير إلى أنه كان في مهمة. (هذا النوع من الأحداث كثيرا ما يُوثّق في مقاطع فيديو أو تدوينات على صفحات فيسبوك ولكن مصيرها هو الإهمال).

17. المهاجرون أصيلو جنوب الصحراء: عنصرية ورهاب البشرة السوداء

9 جوان 2022: صرّح والي صفاقس فاخر الفخفاخ أن جثث المهاجرين من جنوب الصحراء لن تُدفن في مقابر المسلمين.

5 جويلية 2022: بعد خمسة أيام من تأخير رحلة الخطوط الجوية التونسية، شبّ شجار بين مسافرين من جنوب الصحراء وأعوان أمن فاعتُقل ثمانية أشخاص من المحتجين. وعبر اتحاد الطلبة والمتدربين السينغاليين في بيان صحفي عن استيائه واستنكاره "أن يظل المرء 5 أيام بين المطار ومسكنه دون أن يتلقى خبرا عن الرحلة القادمة". على الرغم من تفهم "معاناة الخطوط الجوية التونسية"، إلا أنهم يدينون "الازدراء وعدم الاحترام" اللذين يستهدفانهم.

23 ديسمبر 2022: قررت حكومة نجلاء بودن، خلال مجلس وزاري، **طرد "مهاجري الشوشة بأسرع ما يمكن"** من تونس التي لجؤوا إليها منذ سنة 2011. ويقع مخيم الشوشة

للاجئين في ولاية مدنين على بعد سبعة كيلومترات من معبر رأس جدير الحدودي وعلى بعد 25 كيلومترا من مدينة بن قردان. وقد أنشئ في 24 فيفري 2011 لاستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب الأهلية في ليبيا. وبما أنه لا وجود في تونس لقانون لجوء، ولا لنظام معالجة طلبات اللجوء، تقدّم الطلبات في هذا الشأن إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا يزال عشرات المهاجرين عالقين في تونس.

27 فيفري 2023: مظاهرة ضد خطاب قيس سعيد العنصري والمناهض للمهاجرين. نُظمت هذه الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي على مدى عدة أشهر، واتسعت بعد البيان الرسمي لرئيس الجمهورية، في اجتماع مجلس الأمن القومي يوم 21 فيفري 2023، الذي أكد فيه أن وجود "جحافل" في تونس من المهاجرون غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء تشكل مصدر "عنف وجرائم" وجزءاً من "ترتيب إجرامي" يهدف إلى " تغيير التركيبة الديمغرافية" للبلد. وتبع ذلك سلسلة من الاعتداءات على أشخاص من إفريقيا جنوب الصحراء، أو استُهدفوا على أنهم كذلك، بسبب لون بشرتهم (اعتداءات جسدية، عمليات طرد من المساكن، إلخ...).

وطالب بضع مئات من المتظاهرين المحتجين على خطاب الكراهية إزاء المهاجرين من جنوب الصحراء رئيس الجمهورية بالاعتذار. وهتف المتظاهرون "تسقط الفاشية" و"لا للعنصرية" و "الاعتذار الاعتذار يا رئيس العار ".

23 مارس 2023: الشرطة التونسية تعتقل شابا تونسيا بسبب تضامنه مع اللاجئين المعتصمين أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

11 أفريل 2023: أجْلَتْ الشرطة المهاجرين المعتصمين من أمام مقر مفوضية شؤون اللاجئين بطلب من المنظمة. واعتقل عدة مهاجرين وأحيل عدد منهم على القضاء. وحوكموا بتاريخ 24 و26 أفريل 2023 في تونس العاصمة.

10-18 ماي 2023: أعلنت السلطات إنها عثرت على عشر جثث لمهاجرين من جنوب الصحراء في ولاية القصرين على الحدود مع الجزائر.

21 ماي 2023: العنصرية تقتل في صفاقس. في ليلة 21 ماي 2023، هاجمت مجموعة من الشباب التونسي مسكنا يقيم به شبان من جنوب الصحراء في صفاقس. وأسفر الاعتداء عن سقوط قتيل وإصابة عدد آخر بجروح بليغة. وتأتي هذه الجريمة بعد عدة هجمات ضد مهاجرين من جنوب الصحراء أجّجها خطاب قيس سعيد يوم 21 فيفر ي2023.

18. العنف ضد مجتمع الميم

يتّسم القمع الذي يستهدف مجتمع الميم بالاعتقالات الفجئية لأعضاء هذه المجموعة الذين يتعذّر ذكر أسمائهم -دون موافقتهم- وكذلك لأسباب تتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

تضاعف هذا القمع في ماي وجوان 2022 **بأكثر من 59 محاكمة في شهرين**، بناءً على فصول قانونية تجرم الهويات الجندرية. وفي مارس 2023، اعتقل أكثر من 16 شخصًا من المتحولين جنسيًا.

وتشمل ممارسة الشرطة طريقة الحكم على الناس استنادا إلى ملامح وجوههم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من مجتمع الميم في تونس، الذين وقعوا ضحايا موجة من الكراهية والعنف في الأشهر الأخيرة.

تعرضت مبان تقع وسط العاصمة وشمالها، يقيم فيها عدد كبير من المهاجرات من جنوب الصحراء من مجتمع الميم، ومن طالبات اللجوء واللاجئات، لهجمات في ليلتي 20 و23 فيفري 2023. وكان المهاجمون مجموعة من الأفراد المسلحين بالسكاكين. وجاءت هذه الهجمات في أعقاب تصريحات قيس سعيد يوم 21 فيفري 2023. وتسببت هذه الحوادث الخطيرة في سقوط العديد من الجرحى وبثت الرعب والذعر. ووثّقت مقاطع فيديو الاعتداءات وكذلك خطاب الكراهية ضد الضحايا على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجندرية.

تدخلت السلطات الأمنية واعتقلت 36 ضحية من بين طالبي اللجوء واللاجئين، وأساءت معاملتهم واستهزأت بهم، ثم أحالتهم إلى المحكمة رغم استظهارهم بوثائق رسمية صادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحدة تثبت أنهم لاجئون أو طالبو لجوء. وقد أتلفت بعض هذه البطاقات أو أخفِيَت ولم تُضمّن في محاضر بحث الشرطة.

وواصلت الدولة التستر على الانتهاكات خلال الاستعراض الدوري الشامل من خلال الرد على أسئلة حول حقوق مجتمع الميم. وقدمت خلال هذا الاستعراض معلومات كاذبة تجاهلت كل التوصيات والطلبات المقدمة للدولة التونسية. ومن بين هذه المعلومات الكاذبة، ادعاء الدولة أن تونس لا تجيز الفحوصات الشرجية لإثبات الممارسات الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس، وقدمت أرقاما تشير إلى وجود 3 حالات فقط استنادا إلى الفصل 230 من المجلة الجزائية في تونس منذ سنة 2017. وأنه لم يُجْر أيّ فحص شرجي خلال سنة 2022. وهي معطيات خاطئة.

19. اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس: ثبات على المواقف... وقدرة على التجدّد!

تستهل اللجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس مرحلة جديدة من وجودها سنة 2023، دون ان تحيد عن المهام والاهداف الأساسية التي أنشئت من اجلها والتي ارتبطت باسمها سنة 1997.

دعنا نقول انها إعادة تنظيم عوض الحديث عن "نقلة جديدة" للجنة، أي إعادة تنظيم تجعلها قادرة، اعتبارا للموارد البشرية والمادية المتاحة الان، على مواجهة الأوضاع المأسوية التي تعيشها تونس اليوم، وذلك عبر توفير المعلومة و تنشيط حركة التواصل وعمليات المساندة والمناصرة.

انها أولا إعادة تنظيم داخل صفوف اللجنة ، اذ عززت صفوفها قوى حيّة جديدة لإسناد مناضليها القدامى ، الذين ادركهم التقدم في السنّ ، لأننا حتّى بوجود اغلب عناصر النواة الأولى ، فان انهاك الزمن ومصاعب الحياة ومصائبها ، أحيانا، قد حرمتنا من العديد من الرفاق المؤسسين ، والتجديد يعتبر عاديا بالنسبة لجمعية تأسست منذ ستة وعشرين سنة، والمقصود هنا هو الانتقال التدريجي من جيل "تاريخي" جعل من ادانة انتهاك الحريات زمن بن علي رأس حربة نشاطه الى جيل يعتبر سنة 2011 بداية الحس المواطني والحوز على مكتسبات لا يمكن التراجع عنها، وانه امام التراجع الحاصل اليوم ، مستعد للدفاع عن مكاسبه دون هوادة.

وهي أيضا ، إعادة تنظيم على مستوى الاليات ، من اجل الاستفادة القصوى من الوسائل الرقمية التي أصبحت ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها ، وذلك ان تعلّق الامر برسالتنا الإخبارية التي نضع عددها الأول بين ايديكم او المنصّة التعاونية او موقع الواب او، أيضا، التواجد على صفحات المواقع الاجتماعية ، فان الاستفادة من هذه الوسائط لا يمكنها الا ان تكثف بشكل ملموس ما كانت تسعى اليه اللجنة بثبات وروح نضالية منذ انبعاثها الى الوجود: بيانات وعرائض وتجمعات ومظاهرات وملتقيات حوارية ومنشورات ومساءلة للسلطة وحملات من اجل اطلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي ومساندة عائلاتهم ، أي توسيع هذه النشاطات حتى تساعد على المزيد من وضوح الرؤية ومضاعفة عدد المهتمين.

ويمنح موقع الواب أيضا إمكانية تزويد المهتمين والناشطات والنشطاء بالذاكرة الحيّة لمنظمتنا، اذ لدينا قدر كبير من الأرشيف ذي المحتويات المتنوعة، يمكن ان يساهم في استعادة جزء كبير من تاريخ المعارضة الديمقراطية، وذلك بالنظر الى التصحر الإعلامي الذي طغى على المشهد قبل 2011.

وحيازة هكذا أرشيف يكتسي أهمية خاصة، مهنيا وحركيا، سواء كان ذلك مقارنة بالتعتيم الذي سبق 2011 أو الزخم الهائل من المعلومات الذي تلى ذلك التاريخ، حين امتزجت، أحيانا، مخاطر التضليل بالرداءة.

هنا يعود الامر للجنة التي تتوفر الان على الموارد البشرية واللوجستية والمادية كي تستجيب بوثوق للحاجة الى عناصر تحليلية وعناصر مقارنة وأيضا تموقع مواطني لا لبس فيه ، وذلك في مواجهة أوضاع يعتقد الجميع انها ملتبسة ومعقدة.

وتطرح على اللجنة أيضا مسؤولية احياء وتوسيع نطاق شبكات التضامن الإقليمي والاوروبي والعالمي، دغدغة أولئك الذين كانوا ،في وقت ما، سريعي الاستجابة عندما يتعلق الامر بإدانة ممارسات التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان واحتكار السلطة وفساد المسؤولين ،وهم أولئك الذين فقدوا الكثير من حماستهم خلال السنوات الأولى للربيع العربي ، وهو ما يدعو حقا للاستغراب ، خاصة في زمن يترسخ فيه منعطف شعبوي خطير في عديد الدول، جنوبها وشمالها.

وطبيعي ان تتولى منظمات المجتمع المدني التونسية وتأخذ المشعل خلال الفترة التي تلت الثورة ، وقد واكبنا ظهور عديد المنظمات التي تشتغل على مواضيع قريبة منّا ، واحيانا مشابهة تماما لمجالات اللجنة ، مما ساعد على ظهور عديد المبادرات الحقوقية، ساهم في مواكبتها مكتبنا في تونس ، في الوقت الذي استقر فيه ممثلون عن المنظمات الدولية ، هؤلاء استقروا في بلد اصبح خلال عشرية كاملة منارة في المنطقة ، وذلك رغم كل التقلبات والمصاعب ، ولكن الان بدأ هؤلاء الممثلين في حزم امتعتهم بسبب تدهور المناخ السياسي.

واليوم تستعيد عمليات المناصرة خارج تونس كل أهميتها ومغزاها، وذلك في مواجهة التهديدات التي تواجه النسيج الجمعياتي الذي يدافع عن حقوق الانسان، وحرية التعبير والحريات العامة والفردية. ان التشبيك بين مختلف الائتلافات الجمعياتية التي تنشط في ظروف جدّ قسرية واحيانا رهيبة هو اليوم واكثر من أي وقت مضى حيوي ، ناهيك عن مرض خبيث ينخر اليوم الاتحاد الأوروبي ، حيث أصبحت دوله لا ترى بلدان جنوب المتوسط الا عبر كوة امنها ، وفي هذا المجال أيضا ، فان للجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الانسان موقفا حازما ، مثلما فعلت زمن بن علي ومثلما تقوم به اليوم منذ انحراف قيس سعيد الاستبدادي في جويلية 2021.

20. تونس: مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يدعو السلطات إلى الكف عن تقييد حرية الإعلام وتجريم الصحافة المستقلة.

جنيف (23 جوان 2023)

عبّر المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك عن انشغاله البالغ إزاء القيود المتزايدة ضد الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة في تونس، مشيرا إلى أن تشريعا مبهم الصياغة يُستخدَم لخنق الصحافة المستقلة والتضييق على أي نقد للسلطات.

وقال: "إن ما يدعو إلى الانشغال هو أن نرى تونس، البلد الذي كان يغذي لدينا آمالا عريضة ذات يوم، تتراجع وتفقد المكاسب التي حققتها في العقد الماضي في مجال حقوق الإنسان".

وأضاف: "القمع الذي استهدف، في وقت سابق من هذه السنة، قضاة، ومسؤولين سياسيين، وقياديين نقابيين، ورجال أعمال، وناشطين في المجتمع المدني، اتّسع الآن ليشمل صحافيين مستقلين أصبحوا يتعرضون إلى المضايقات بشكل متزايد ويُمنعون من ممارسة عملهم."

وقال تورك "أدعو تونس إلى تغيير الوجهة".

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، استخدمت السلطات في تونس في خمس مناسبات تشريعا غامض الصياغة لاستجواب ستة صحافيين واعتقالهم وإصدار أحكام ضدهم. وهذا يشمل قانون الأمن ومكافحة الإرهاب، والمرسوم الرئاسي رقم 54 - 2022 المتعلق بالجرائم الإلكترونية الذي يتضمن تراتيب مبهمة يمكن بموجبها تسليط عقوبات بالغرامة والسجن لفترات طويلة على من ينشر أخبارا أو معلومات زائفة أو شائعات مفترضة. كما يخوّل هذا المرسوم لأعوان الأمن الدخول إلى أيّ نظام معلوماتي أو جهاز بغرض التحقيق وجمع المعلومات المخزنة في تلك الأجهزة.

وفي معظم هذه الحالات، يبدو أن القيود التي فرضت على حرية التعبير بالنسبة إلى هؤلاء الصحافيين لا تلتزم بالمتطلبات الصارمة التي أرساها القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك مبادئ الضرورة والتّناسب عند تطبيق القانون.

ومنذ شهر جويلية 2021، رصد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تونس 21 حالة انتهاك لحقوق الإنسان محتملة استهدفت صحافيين، بما في ذلك إحالتهم على محاكم مدنية وعسكرية. وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن اتخاذ هذه الإجراءات جاء لمواجهة النقد العلني لرئيس الجمهورية أو السلطات. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن نقد الشخصيات العامة، بمن فيهم رؤساء الدول، يُعتبر أمرا مشروعا .

في يوم 15 جوان، قرّر مكتب البرلمان التونسي منع الصحافيين من تغطية اجتماعات اللجان البرلمانية. ويوم 17 جوان، منع قاض وسائل الإعلام من تغطية قضيتين من قضايا "التآمر على أمن الدولة" المفترض، وتُوجّه فيهما تُهم لعشرات الأشخاص المحالين على أنظار القضاء والمعتقلين منذ منتصف شهر فيفري المنقضي.

وصرّح المفوض السامي "هذه القرارات تقوّض مبدأ الشفافية في الشؤون العامة. إن من حق الناس أن يعلموا، وحتى يتحقّق هذا، يجب أن يتمكّن الصحافيون من أداء عملهم دون أي قيود لا مبرر لها". وأضاف: "إن تكميم أفواه الصحفيين بشكل ممنهج يعرقل دور الإعلام المستقل المهم، مع تأثير سلبي على المجتمع ككل".

ودعا المفوض السامي السلطات التونسية إلى احترام معايير المحاكمة العادلة واللائقة أثناء كل الإجراءات القضائية، والكف عن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإخلاء سبيل كل الذين اعتُقلوا تعسفيا بمن فيهم كلّ من اعتقلوا بسبب ممارسة حقّهم في البحث عن المعلومات وتلقّيها ونشرها.

مقتطفات من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس الموقعة سنة 1995 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 1998.

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L 97/2 30.3.98

اتفاقية أورومتوسطية بشأن إنشاء شراكة بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جهة والجمهورية التونسية من جهة أخرى

نظرا لأهمية الروابط التقليدية القائمة بين الاتحاد، ودوله الأعضاء، وتونس والقيم المشتركة بينهما؛

ونظرا لأن الاتحاد، ودوله الأعضاء، وتونس يرغبان في تعزيز هذه الروابط وإقامة علاقات دائمة تقوم على أساس المعاملة بالمثل، والشراكة والتنمية.

ونظرا للأهمية التي يوليها الطرفان لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية التي تشكل أساس الشراكة؛

ونظرا للتطورات ذات الطابع السياسي والاقتصادي المسجّلة خلال السنوات الأخيرة في القارة الأوروبية وفي تونس؛

ونظرا للتقدم الكبير الذي أحرزته تونس والشعب التونسي في اتجاه تحقيق أهدافهما المتمثلة في الاندماج الكامل للاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي والمشاركة في مجتمع الدول الديمقراطية؛

ووعيا بأهمية هذه الاتفاقية القائمة على التعاون والحوار من أجل الاستقرار الدائم والأمن في المنطقة الأورومتوسطية؛

ووعيا بأهمية العلاقات التي تندرج في إطار أورومتوسطي شامل، من ناحية، وبأهمية التكامل بين بلدان المغرب الكبير؛

وأخذا بعين الاعتبار الفارق في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائم بين المجموعة الأوروبية وتونس، والرغبة في تحقيق أهداف هذه الشراكة من خلال الأحكام المناسبة في هذه الاتفاقية؛

ورغبة منهما في إقامة حوار سياسي منتظم، وتطويره، حول القضايا الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك؛

وأخذا بعين الاعتبار رغبة المجموعة في تقديم دعم مهم لجهود تونس في الإصلاح والتكيف على الصعيد الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية أيضا؛

وبالنظر للخيار الذي اتخذته كل من المجموعة وتونس لصالح التجارة الحرة في إطار احترام الحقوق والالتزامات الناشئة عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)؛

ورغبة منهما في إرساء تعاون مدعوم بحوار منتظم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل التوصل إلى تفاهم متبادل أفضل؛

واقتناعا منهما بأن هذه الاتفاقية ستخلق مناخا ملائما لنمو علاقاتهما الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص في قطاعي التجارة والاستثمار الحاسمين في إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحديث التكنولوجي،

اتفق الطرفان على ما يلي:

الفصل الأول

1 .تُقام علاقة شراكة بين المجموعة، ودولها الأعضاء من جهة، وتونس من جهة أخرى.

2 .أهداف هذا الاتفاق هي:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين من أجل دعم العلاقات بينهما في كل المجالات التي يريان أنها ذات صلة بهذا الحوار؛

- بتحديد شروط التحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال،

- بتنمية التبادل وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، ولاسيما من خلال الحوار والتعاون، من أجل تشجيع التنمية وازدهار تونس والشعب التونسي،

- تشجيع التكامل المغاربي من خلال تعزيز التبادل والتعاون بين تونس ودول المنطقة،

- دفع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.

الفصل 2

تقوم العلاقات بين الطرفين، وكذلك جميع أحكام هذه الاتفاقية، على أساس احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تلهم سياساتهما الداخلية والدولية والتي تشكل عنصرا أساسيا في الاتفاقية.

العنوان الأول: الحوار السياسي

الفصل 3

1- إن إرساء حوار سياسي منتظم بين الطرفين من شأنه أن يمكّن من إقامة روابط تضامن دائمة بين الشريكين يُسهم في ازدهار المنطقة المتوسطية واستقرارها وأمنها ويخلق مناخًا للتفاهم والتسامح بين الثقافات.

2 - يهدف الحوار والتعاون السياسيان على وجه الخصوص إلى ما يلي:

أ) تسهيل التقارب بين الطرفين بإرساء تفاهم متبادل أفضل والتشاور بانتظام حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك؛

ب) تمكين كلا الطرفين من أخذ موقف الطرف الآخر ومصالحه بعين الاعتبار؛

ج) العمل على توطيد الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية وفي المغرب العربي على وجه الخصوص.

(د) إتاحة إمكانية صياغة مبادرات مشتركة.

الفصل 4

يشمل الحوار السياسي كلّ الموضوعات ذات الاهتمام المشترك للطرفين، وبالخصوص، شروط ضمان السلام والأمن والتنمية في المنطقة بدعم جهود التعاون ولاسيما داخل المجموعة المغاربية ككل.

الفصل 5

يُقام الحوار السياسي في مواعيد منتظمة، وكلما دعت الضرورة، على وجه الخصوص:

أ) على المستوى الوزاري وخاصة في إطار مجلس الشراكة.

ب) على مستوى كبار المسؤولين الذين يمثلون تونس، من جهة، ورئاسة المجلس والمفوضية، من جهة أخرى؛

ج) من خلال الاستخدام الكامل للقنوات الدبلوماسية، ولاسيما النقاط الإعلامية المنتظمة والمشاورات على هامش الاجتماعات الدولية والاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين في بلدان ثالثة؛

د) إن لزم الأمر، من خلال أية وسيلة أخرى يحتمل أن تسهم في تكثيف هذا الحوار وفعاليته.

أنشئت في عام 1996، **اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس** وحددت لنفسها هدف:

1 -العمل على تعزيز القيم الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس كما حددها المجتمع الدولي.

2 -العمل من أجل تعزيز القيم الإنسانية وعلى وجه الخصوص حرية الضمير والمساواة بين الجنسين؛

3 -تعزيز روابط التضامن مع شعوب المغرب الكبير وبين ضفتي البحر المتوسط.

4 -النضال من أجل إخلاء سبيل كل سجناء الرأي.

ساهمت **اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس** منذ إنشائها في دعم المجتمع المدني التونسي عبر التعميق الحقيقي للحوار الديمقراطي في صفوفه. واكتسبت القدرة على توحيد القطاعات المختلفة للحركة الديمقراطية حول الدفاع غير المشروط عن الأشخاص المهددين بسبب آرائهم السياسية أو ضميرهم، لاسيما خلال فترة دكتاتورية بن علي الحالكة. وراكمت اللجنة تجربة وخبرة عملية مهمة في توثيق الانتهاكات وفي المناصرة.

و**اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس** عضو في "أورومادد دروا" (EuroMed-Droits) وشبكة "أورومادد فرانس" (REF) وترتبط بعلاقات شراكة مع جميع الجمعيات التونسية، ومنها على وجه الخصوص الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد العام التونسي للشغل... وهي تقيم علاقات مع جميع الحساسيات السياسية التونسية التي تعمل من أجل الديمقراطية. ولها علاقات متطورة بالمنظمات الدولية والعربية والفرنسية الناشطة في مجال حقوق الإنسان: الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن(LDH) ، الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، مراسلون بلا حدود، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، منظمة هيومن رايتس ووتش، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، المنتدى الاجتماعي المغاربي.

العنوان:

21 ter rue Voltaire 75011 Paris. France

رابط صفحة الفيسبوك: https://www.facebook.com/crldhtunisie

الاتصال: crldht@proton.me